

معالم استراتيجية الولايات المتحدة في مكافحة جرائم الإرهاب الدولي

The outlines of the United States strategy to combat international terrorism crimes

حسين ايت عيسي¹*

¹ معهد العلوم الانسانية و الاجتماعية ، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله لتبازرة ، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2019/09/09؛ تاريخ القبول: 2019/10/19

ملخص: تعاني الجامعة الجزائرية من أزمة عميقة ومتعددة الأبعاد، وهي تزداد تعقيدا مع الزمن الثمين الذي نضيئه في إنكارها أو تحميل صورتها من خلال خطاب رسمي يعتمد على المراوغة الإحصائية للتغطية على المشاكل الجوهرية، أو القيام بشبه إصلاحات سطحية، دون دراسة موضوعية معمقة وتطبيق حكيم وتقييم صارم فعاليتها. لقد تجاوزت هذا الأزمة حدود عقم البحث العلمي وانحطاط مستوى التكوين إلى ما هو أخطر، أقصد التفسخ القيمي الذي يعكسه تفشي عديد الظواهر المرضية داخل الحرم الجامعي وضمن شبكة العلاقات التي تربط بين الفاعلين ضمن مجتمع هذه المؤسسة، وبخاصة بين الأساتذة والطلبة. يتطرق هذا المقال إلى تحليل دلالات وعوامل بروز وتنامي ظاهرة العنف الطلابي حيال الأساتذة الجامعيين، من خلال رؤية كلية للعوامل السوسولوجية الثقيلة، دون فصل المؤسسة الجامعية، ومختلف مكوناتها وفاعليها، عن النسق الاجتماعي العام وكذا السياق التاريخي لتحولات الوضع الاجتماعي الثقافي والتعليمي والسياسي والاقتصادي للمجتمع الجزائري ككل.

الكلمات المفتاح: العنف الطلابي، الجامعة، الأستاذ، الطالب، أزمة

Abstract: The Algerian university is currently suffering from a deep and multi-dimensional crisis. This crisis becomes increasingly more complex regarding to the whole and *precious time that we have wasted, by denying its existence, or trying to justify it with fool statistics* which aims to hide the fundamental problems, or to carry out superficial repairs without a serious and deeply studies, nor wise application nor a methodical approach to evaluating the effectiveness of theses repairs. This crisis reflect not just persistently mediocre growth outturns of *research training* but also protracted weakness in University Ethics. Our article deals with an Analytical sociology focuses on the high rate of *violence* directed toward *teachers*, through a holistic approach of heavy sociological factors, without separating the *University* with all *its constituent parts* from the general social pattern as well as the historical context of the *transformation of the social*, cultural, educational, political and economic situation of the Algerian society as a whole.

Key words: Student violence, University, Teacher, Student, Crisis

* حسين ايت عيسي

Résumé: L'université algérienne souffre actuellement d'une crise profonde et multidimensionnelle. Cette crise devient de plus en plus complexe par rapport au temps entier et précieux que nous avons perdu, en niant son existence, ou en essayant de la justifier avec des statistiques idiotes qui visent à cacher les problèmes fondamentaux, ou à effectuer des réparations superficielles sans un sérieux et profondément études, ni application sage, ni approche méthodique pour évaluer l'efficacité de ces réparations. Cette crise reflète non seulement des résultats de croissance médiocrement persistants de la formation en recherche, mais aussi une faiblesse prolongée de l'éthique universitaire. Notre article traite d'une sociologie analytique centrée sur le taux élevé de violence dirigée contre les enseignants, à travers une approche holistique de facteurs sociologiques lourds, sans séparer l'Université avec toutes ses composantes du modèle social général ainsi que le contexte historique de la transformation de la situation sociale, culturelle, éducative, politique et économique de la société algérienne dans son ensemble.

Mots-clés: violence étudiante, université, enseignant, étudiant, crise

1- تمهيد:

لا ريب أن الجامعة الجزائرية مطالبة ، أكثر من أي وقت مضى، بالمساهمة الفعالة في تنمية المجتمع وتطويره، من خلال فهم سيرورته وحركيته وتفسير الظواهر المرضية التي تعرقل نماءه بل تهدد بقاءه، تمهيدا لبلورة رؤية متكاملة لحلّ جذرية وناجعة. لكن أليس من الأجد بها أولا أن تشخّص داءها وتحل مشاكلها وتنقذ ذاتها من الانهيار؟. ففقد الشيء لا يعطيه، والجامعة الجزائرية أولى بإنعاش وإنقاذ مستعجل، خاصة إذا علمنا أن مركز ثقل أزمتهما يكمن في حقل العلوم الاجتماعية بالذات، بينما أولوية مجتمعا تكمن تحديدا في حل مشكلات الإنسان وليس مشكلات المادة. إن الجامعة إن كانت بالفعل تعمل بلا توقف وتكوين لنتج وتضخ رأسمال بشري نحو نسق اقتصادي لم يتمكن اصلا من استيعابه، بدليل تنامي بطالة الخريجين، فإن هذا الحال لا ينطبق إلا على الظاهري والكمّي، أما الخفي والكيفي فإنه يتسم للأسف بالعكس تماما. وما عسى يغني الكم وما فائدته حينما يأتي على حساب النوعية، وماذا يستفيد المجتمع من خريجين يفتقد أغلبيتهم لإرادة العطاء وإمكانيته وأخلاقياته أيضا؟. وإذا كانت اللاّ فعالية الاجتماعية هي حاصل اللاّ فعالية الفردية، فإنه من الجدير البحث عن الاختلال في قلب مؤسسة إنتاج النخبة، التي ليست سوى الجامعة. لقد وصل حد التشاؤم بعدد المتابعين لمنحى التطور التقهقري للتعليم العالي في بلادنا إلى حد التساؤل: "ألا ينبغي غلق الجامعة الجزائرية"¹، خاصة بالنظر إلى ضخامة الميزانية التي تتمصّها مقارنة بضآلة مردوديتها على التنمية الوطنية، وقد تنبأ عالم الاجتماع الجزائري (مغربي عبد الغني) منذ قرابة ربع قرن بمآل حتمي لأسمى مؤسسة في المجتمع حين قال بأنّها ستصبح "روضة للمراهقين" إذا استمر الوضع على حاله². بل لم يجرؤ أحد من وزراء التعليم العالي الذين تعاقبوا على نفي وجود هذه الأزمة العميقة، ذلك لأنه لم يعد بالإمكان نفيها. لقد سال حبر غزير في سير أغوار إشكالية التعليم العالي في الجزائر، دون إغفال أي من مكوناته المتفاعلة، الأساتذة والطلبة والمسبرون، والذي شمل كلا من التكوين والبحث العلمي. ولكن يبدو أنه قد حصل تقصير في تسليط الضوء على البعد القيمي والأخلاقي ضمن كل تلك المقاربة، رغم أنه يكتسي أهمية

جوهريّة في مؤسسة تمثل التنوير لكل الأطوار التربوية والتعليمية، وهي الجسر الذي يعبر من خلال الشباب المتعلم إلى مجتمع النخبة والريادة والتأثير في المجالات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية لمجتمع في أمس الحاجة إلى كل العقول المتميزة ذات الرصيد المعرفي القوي لكن المنشعب بالروح الوطنية والقيم الإنسانية والأخلاقية. غير أن الكل يبدو كما لو أن الجامعة لم تفلت هي الأخرى من حتمية التفسخ الأخلاقي الذي يعصف بالمجتمع الجزائري اليوم، إذ يكاد الملاحظ للظواهر والسلوكيات التي يصطبغ بها المجتمع الجامعي يجزم بأن الجامعة صارت امتداد للشعار ونسخة طبق الأصل لمجتمع يتسم بالأنوميا، بالمفهوم الدوركامي للكلمة³. لقد اخترت التركيز في هذا المقال على ظاهرة العنف الطلابي، دون أن أقصد تعميم الحكم أو تحميل الطلبة لوحدهم المسؤولية، وإنما هو من باب تقسيم العمل العلمي وتركيز التحليل على جانب أساسي يتطلب جهد معرفي مستقل لكن وفق رؤية كلية. فمجتمع الدراسة يتعلق بفئة من الطلبة تدين بأهميتها لحجم التدمير الرمزي الذي تمارسه على النسق القيمي وشبكة العلاقات ضمن المؤسسة الجامعية. والأكد أن هذه الفئة الطلابية شاذة معياريا عن النموذج الطلابي المثالي، لكنها للأسف لم تعد شاذة إحصائيا فليعذرنا وليتفهّم منا كل طالب محترم وجاد ونزيه ومنضبط، وبالتالي رافض لهذه الآفة وغيور على هذه المؤسسة. كما أن هذا الطرح لا يبرر في شيء ساحة الأساتذة والمسؤولين الإداريين من تحمّل ووزر التخلخل الأخلاقي، وكما سوف يتبين من خلال هذا التحليل.

2- لمحة عن أزمة الجامعة الجزائرية :

الجامعة مؤسسة ذات طابع علمي، تقوم بوظيفتين أساسيتين، هما التكوين والبحث العلمي، وهي بذلك تعد نتاج ومحرك التنمية في آن واحد. وهي تحقق وظائف أخرى أيضا لا تقل أهمية، تتمثل خاصة في التثقيف والإعداد للاندماج الاجتماعي، وفي هذا الإطار فإن "ترسيخ الثقافة الوطنية القائمة على تكريس مبادئ المواطنة الصالحة، وقيم الديمقراطية، وعلى رأسها نبد العنف والعدوان والتعصب، وتكريس التسامح والتعددية، وتقبل الآخر، واحترام الرأي المخالف، واعتماد الحوار للتفاهم فيما بين الفصائل الطلابية رغم اختلافاتهم الفكرية، والثقافية، والسياسية"⁴، فطلبة اليوم هم نخبة المجتمع واده غدا. وإذا كانت التربية، بشهادة كل المختصين في الشأن، لا تتوقف مدى الحياة، فكيف بمطغية في مرحلة التعليم العالي وهي المرحلة التي تتوج كل الأطوار التربوية والتعليمية وهي أيضا المرحلة التي تمهد مباشرة انتقال الشباب المتعلم إلى الحياة المهنية والأسرية على حد سواء. من هنا تبرز أهمية الوظيفية التثقيفية وتبرز خطورة كل الانحرافات السلوكية والقيمية في الوسط الجامعي، لأن الكل يبدو كما لو أن المرحلة الجامعية تهدم كل ما تم بناؤه خلال الأطوار التعليمية السابقة. إننا نقصد هنا بكلمة "الأزمة" وضعية صعبة جدا وحرجة تعترى سير نشاط مؤسسة ما باعتبارها نسق، تتمثل عامة في وجود تحدي داخلي أو خارجي يهدد كينونة هذا النسق (استمراره) أو على الأقل يؤدي إلى اختلال وارتباك شامل أو جزئي في سيره أو بنيته أو وظائفه أي فعاليته، ولكل أزمة عوامل ومظاهر (أعراض) وانعكاسات يمكن رصدها. بهذا المعنى فإن الجامعة الجزائرية تعيش أزمة فعلية، يمكن أن نستدل على وجودها بتدني المستوى العلمي في مجال التكوين والبحث وهجرة

الكفاءات وعدم استقطاب طلبة أجنبية والترتيب العالمي لجامعاتنا المخجل سنويا والمنحى التصاعدي للاحتجاجات والإضرابات التي ينخرط فيها الأساتذة والطلبة العمال. كما يمكن رصد مظاهر أخرى لهذه الأزمة في تفشي متزايد للآفات والظواهر المرضية في الوسط الجامعي، كالفساد الإداري والمحسوبية والمحابة على حساب الكفاءة خاصة فيما يتعلق بتولي المناصب، تفشي الغش خلال الامتحانات وكذا السرقات العلمية، العزوف العالم عن الدراسة، تغوّل التنظيمات الطلابية، العدوانية والعنف والفوضى ومختلف مظاهر التسبب والتمرد، تعاطي المخدرات والدعارة، هجر الكتب والمطالعة، فقر الرصيد المعرفي واللغوي لدى الطلبة الخريجين، المتاجرة بالعلامات والمسابقات والشهادات العليا، حتى أنها توشك على فقدان تام لمصداقيتها، ناهيك عن تحول الفضاء الجامعي المعرفي إلى مجال شبه مختطف لإشباع الكبت العاطفي والجنسي. فالخضيب المعرفي والأخلاقي والإداري الذي آلت إليه المؤسسة الجامعية في بلادنا هو حقيقة مرة لا غبار عليها. وإذا كان تسيير الجامعة يخضع لنفس منطق تسيير الشأن العام للمجتمع، فإنه من المتوقع أن يكون الفساد الإداري في الجامعة صورة مصغرة للفساد العام⁵. ونحن نعتبر أن تنامي أشكال وممارسات العنف اللفظي والجسدي في الوسط الجامعي من بين أبرز أبعاد ومظاهر أزمة التعليم العالي في بعدها القيمي. ما يستدعي الدراسة المعمقة لمجمل العوامل والدلالات وكذا شبكة الروابط العاملة الخفية التي تتيح إدراك دقيق وشامل في آن واحد لهذه الظاهرة، بغية بلورة رؤية استراتيجية لحلول جذرية وفق مبدأ الكل المتضامن. لقد اخترنا، بناء على مطالعات نوعية وتفكير عميق في المسألة، أن ننطلق ضمن هذا التحليل من اعتبار أن العنف الطلابي المتنامي لا يعدو كونه أحد أعراض ومؤشرات تأزم وضعية الجامعة الجزائرية، على مستوى كوناتها الثلاثة المتفاعلة فيما بينها، الأستاذ والطالب والمسير⁶. ما يجعل العلاقة بين هذه المكونات تتجه نحو التوتر والصراع والتصادم.

3- العنف الطلابي: المفهوم والخطورة

ظاهرة تنامي العنف في الجامعة الجزائرية هي ظاهرة بالغة الأهمية نظرا لدلالاتها العميقة بالنسبة لتوسّع وخطورة أزمة التعليم العالي، وهي ظاهرة متعددة الأبعاد والأنماط والمستويات، بالإضافة إلى كونها ترتبط بفاعلين وضحايا يشملون المكونات الثلاثة للمجتمع الجامعي، وهم الطلبة والأساتذة والإداريون. لكن طبيعة أحداث العنف التي ميزت الأعوام الأخيرة في مختلف جامعات الوطن، أثارت انتباهنا إلى أولوية دراسة العنف الطلابي بوجه خاص، لكن دون تبرئة ساحة الفاعلين الآخرين، كما سيبتين من خلال هذا التحليل. ورغم أن العنف الطلابي لا يعدو كونه أحد مظاهر العنف الشبابي الأعم، فإن ذلك لا ينبغي أن يغيب عنا حقيقة أعمق، تلك التي تبرز من خلالها خصوصية وخطورة ورمزية العنف الذي يقترفه طالب جامعي وليس مراهق أو شاب لم ينهل من التعليم ما يوجد به تفكيره ويهدّب سلوكه، ثم حيال من؟، حيال الأستاذ، وهو ليس ككل الأشخاص، وداخل الحرم الجامعي وهو ليس كأى فضاء اجتماعي.

وتبغى الإشارة إلى أن "كل تناول لظاهر العنف لا بد وأن يأخذ بعين الاعتبار تعقّد المفهوم وتعدد أبعاده .. فهو تركيب اجتماعي يتغير بتغير المعايير السائدة في مجتمع ما وفي مرحلة معينة، وقد يختلف ضمن المجتمع الواحد باختلاف الجماعات"⁶ أي بحسب الظروف والخصائص والمرجعيات. لكن يمكن أن ننطلق ابتداء من تعريف أولي للعنف باعتباره "السلوك المشوب بالقسوة والعدوان، والاستخدام غير المشروع للقوة، بهدف إلحاق الأذى المادي أو المعنوي بالآخرين"⁷ ، ورغم التداخل الشديد بين مفهومي العنف والعدوانية فإنه ينبغي التمييز بينهما، فالعدوانية هي احتمالية العنف، أي أنّها استعداد دفين في أعماق الإنسان، بينما العنف هو الممارسة الناجمة عن تلك العدوانية⁸، ومعنى هذا أن العدوانية هي الأرضية التي ينمو فيها السلوك العنيف، وأن الشخص العدواني هو شخص عنيف في حيز القوة. وفيما يخص العنف الطلابي، فإنه يمكننا أيضا الانطلاق من التعريف الإجرائي والاجتهادي التالي: كل سلوك يقوم به الطالب عن وعي، فرديا أو جماعيا، اتجاها الأستاذ، ليلحق به أي درجة من الضرر الجسدي أو النفسي، سواء بدافع الانتقام أو الإخضاع أو الإهانة، ومهما كانت الوسيلة المستخدمة في ذلك. إن هذا التعريف لا يلغي العنف حيال الإدارة أو المتبادل بين الطلبة، وإنما يحدّد مجال تحليلنا هذا بدقة.

4- محاولة تفسير ورصد للدلالات:

إن تفسير الظواهر الاجتماعية ليس بالأمر السهل، خاصة حين نطمح إلى تحقيق خصائصه العلمية، فهو يتطلب مستوى عال من اليقظة والقطيعة المعرفيتين والموضوعية والكأية والعمق والدقة وهندسة معمار كل الروابط السببية. وقد بذلنا جهدنا لبلوغ ذلك، لكن رؤيتنا تبقى نسبية وقابلة للنقد والإثراء. وقد اعتمدنا في بلورة هذه الرؤية على: أولا، التجربة الشخصية في الجامعة، كطالب ثم أستاذ، التي تقارب 25 سنة. ثانيا، دراسة معمقة سابقة حول الظروف المعيشية والدراسية للطلبة. ثالثا، متابعة سابقة للكتابات حول أزمة التعليم العالي ككل، رابعا، سير آراء عينة عرضية من الأساتذة حول العنف الطلابي. خامسا، توظيف دراسات سابقة وكذا نظريات ومفاهيم علم الاجتماع في عملية التحليل. تتسم الظواهر الاجتماعية، إضافة إلى القهر، بخاصية الانتشار والعمومية، ما يجعل أي فرد في المجتمع معرضا للعنف وفاعلا محتملا لاقترافه في أي وقت تتوفر ضمنه العوامل والظروف الضرورية والكافية. لكننا اخترنا لاعتبارات ذاتية وموضوعية التركيز على تحليل العنف الممارس من طرف الطلبة ضد الأستاذ داخل الجامعة وفي إطار العلاقة التعليمية، لكن من خلال رؤية كلية وفي إطار سياق التغيير الاجتماعي والثقافي. وعوامل العنف الطلابي عديدة وجد متشعبة، وهي تختلف أيضا من حيث وزنها العاملي، لهذا فقد قمنا بتصنيفها إلى فئات متجانسة، لكنها متداخلة ومتفاعلة بينها، ولم نفضلها إلا لغرض التوضيح. ولا ينبغي إغفال الرؤية الكلية بالنسبة لأية ظاهرة مهما كانت تبدو دقيقة ومعزولة. فلدينا بالنسبة للعنف الطلابي إذن ثلاث دوائر عنفية، دائرة العنف العام في المجتمع، والذي يمثل المراهقون والشباب فاعلين أساسيين ضمنه وضحايا لهذا العنف، ثم دائرة أضيق هي العنف في الوسط الجامعي، حيث يمثل الطلبة أيضا فاعلين وضحايا له، ثم العنف

ضمن العلاقة النواة (طالب - أستاذ)، حيث اخترنا هنا دراسة الطالب كفاعل، دون أن يعني هذا أن كل طالب هو بالضرورة عدواني أو أن الأستاذ مبرأ من العدوانية واستخدام العنف حيال طلبته.

4-1: العنف الطلابي والأزمة الأخلاقية للمجتمع:

إن ظاهرة العنف الطلابي، في جوهرها وجذورها الأكثر أهمية في نظرنا ودون إلغاء أبعادها الأخرى، هي مشكلة تربوية بالمفهوم السوسيوأنثروبولوجي للتربية. وهي تكتسب هذه الصبغة خاصة في مجتمعنا الجزائري الحاضر، نظرا لسيرورة تاريخية عرفت تغير تقهقري لفعالية مؤسسات التنشئة الاجتماعية، خاصة بالنسبة لغرس وتفعيل القيم المنظمة للعلاقات الاجتماعية، وبخاصة قيم السلم والانضباط والاحترام واللباقة، تلك القيم الضرورية لتحقيق العيش والعمل المشترك بلو حصرنا تحليل العنف داخل حدود الجامعة فإننا سوف ونفوت عديد العوامل الثقيلة، فالطالب العنيف لا تصنعه الجامعة وإنما يأتيها عنيفا في حيز القوة، ولا ينتقل إلى الفعل إلا بعد أن يجد فيها العوامل المثيرة والمناخ الملائم. فالعنف الطلابي يعكس تنامي العنف لدى المراهق والشباب الجزائري عامة. فمجتمعنا اليوم يعاني من الانحلال وتقهقر أخلاقي رهيب وباعث على التخوف فيما يخص منحى تطوره وكذا انعكاساته التدميرية الملاحظة إرهابا صاعقا منذ الآن والتي سوف تتفاقم بلا شك مستقبلا بالنظر إلى أن الكل يبدو كما لو أن عوامل هذا الانحلال تتعزز وتتضافر باستمرار في غياب تام لأي رؤية أو استراتيجية متكاملة لوضع حد لهذه الظاهرة المرضية، تكون في مستوى شموليتها وعمقها وتعقيدها، علما أن الزمن هنا ليس أبدا جزءا من العلاج، فالآفات الاجتماعية تنمو مع الوقت وتنمو معها مضاعفاً من الحد الذي يمكن عنده معالجتها بأبسط الحلول إلى الحد الذي يصير الأمل في حلها ضربا من المستحيل. ولعل البيت الشعري الوحيد الذي كتب بروح يقين المعادلات الرياضية، هو قول (أحمد شوقي): "إنما الأمم الأخلاق ما بقيت، فإن هم ذهب أخلاقهم ذهبوا". وقد حان منذ زمن دق ناقوس الخطر، لأن المجتمع الإنساني قد يمكنه الاستغناء عن ثروته المادية والعلمية دون أن يفقد الأمل في النهوض مجددا، لكن لا يمكنه الاستغناء عن ثروته الأخلاقية، إذ يتطابق ذلك مع التمزق والانحيار الحتمي. والأخلاق، تماما كالتيار الكهربائي، لا نراها بقدر ما نرى أثر وجودها أو غيابها في الحياة الاجتماعية اليومية وضمن شبكة العلاقات. وليس تفشّي وارتفاع معدلات جرائم القتل والاختطاف والاعتصاب والاختلاس والتزوير وجنح العنف والخيانة والتحايل والكذب والنفاق والطمع والغش والجن والتكبر والاستغلال والجهر بالكلام الفاحش في الأماكن العامة... وغيرها من السلوكيات إلا تعبيرا عن تغير عميق قد زعزع وكاد أن يمسح شخصية الإنسان الجزائري في بعدها القيمي، بغض النظر عن السن والجنس أو الأوضاع الاقتصادية والأسرية أو المستوى التعليمي. ولعل ما يثير الاستغراب أن هذه الآفات الأخلاقية تتزايد بالتزامن مع، ورغمما عن، انتشار المؤسسات التعليمية بكل أطوارها وكثرة المساجد والزوايا والكتاتيب والتطور المذهل لوسائل الإعلام التي تتطرق يوميا لهذه القضايا وتستضيف وعّاظ ومختصين ومهنيين لتثقيف وتوعية الشباب بوجه خاص. ويبدو لي أن العوامل التي تفسر ذلك الانحلال الأخلاقي وهذا العجز التربوي، في آن واحد، تتمثل أساسا في وجود اختلال وظيفي

عميق جدا تعاني منه مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأساسية، المعنية بإنتاج وغرس القيم الأخلاقية، واقصد بذلك بالترتيب: الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والمسجد. والخلل يكمن في ثلاثية مترابطة، تتمثل في: شبه الاستقالة التربوية، وجود تناقض قيمي ضمن رسالة كل مؤسسة بذاتها، وكذا غياب تكامل تربوي بين هذه المؤسسات، فما تبنيه إحداها تهدمه الأخرى. فالبعد الإختلالي الأول نجده في كل هذه المؤسسات، باستثناء وسائل الإعلام، حيث قد طغت الوظيفة المادية على الأسرة، والتعليمية- التلقينية على المدرسة، والشعائرية- المعرفية على المسجد. أما البعد الإختلالي الثاني فنلاحظه خاصة في وسائل الإعلام، حيث أنها بقدر ما تبث برامج لغرس الأخلاق الطيبة فإنها تبث أضعافا من البرامج التي تقتلها من الجذور، وما يزيد الطينة بللا هو أن جمهور وسائل الإعلام، خاصة من المراهقين، يميل، بل يدمن البرامج الهدّامة نظرا لكونها أكثر إغراء وجاذبية ومتعة. وأما البعد الثالث فهو يرجع إلى افتقاد المجتمع الجزائري ككل لرؤية تربوية تجيب بصفة واضحة عن سؤال: ما هو نموذج الإنسان الجزائري الذي نريد؟ ولا يمكن لمجتمع أن يكون له مشروع تربوي إذا افتقد ابتداء إلى مشروع مجتمع. إن المدرسة عامل مساعد من عوامل التربية، لكننا نخطئ في تقدير وظيفتها عندما نعتقد أن في إمكانها أن تحل هذه المشكلة لوحدها، وحتى بالنسبة لهذا الدور المساعد، فإنها لا يمكن أن تقوم به إلا في الحدود التي تندمج فيها وظيفتها ضمن الخطوط الكبرى للمشروع التربوي الثقافي للمجتمع شامل ومتكامل⁹. وإذا عدنا للتركيز على العنف، فإنه يمكن القول بلا مبالغة أنه قد صار بمثابة أسلوب حياة لدى أغلبية الشباب، ولا غرابة في ذلك حينما نعلم أن الشاب الجزائري يتشبع بقيم العنف منذ الطفولة ومرورا بالمراهقة، عبر إدمان برامج الترفيه المبنية على العنف، سواء في الرسوم المتحركة أو الألعاب الالكترونية أو أفلام الأكشن والقتال. ولسنا مع الأطروحة التي تعتبر الجزائري عنف بالفطرة، لكن الأكيد أن الظروف الاجتماعية الصعبة تخلق التوتر، وبالتالي العنف.

4-2: العنف الجامعي امتداد للعنف المجتمعي:

لا يمكن مقارنة ظاهرة العنف الطلابي إلا في إطار العنف الشبابي العام الذي يعرف تزايدا في المجتمع، لأن الجامعة مؤسسة تنتمي إلى المجتمع وتستقبل طلابها من بين مراهقيه وشبابه، والمجتمع الجامعي، كالمجتمع الجزائري، قد فقد معالمه الأخلاقية، بحيث صار الطالب لا يعي ولا يستشعر حرق المبدأ الأخلاقي في سلوكياته حيال اساتذته، فعديد الأفعال التي تتضمن قلة الأدب وعدم الاحترام، مثل عدم إلقاء التحية عند اللقاء والخروج من القاعة قبل الأستاذ أو الدخول دون استئذان أو إغلاق باب القاعة بعنف أو الضحك باستهزاء في وجه الأستاذ، يقوم بها عديد الطلبة دون أدنى استشعار للخطأ. إن ثقافة الاحترام واللباقة والسلوك الحضاري قد اضمحلت في المجتمع الجزائري ككل، بداية من الأسرة وعلاقات الجيرة إلى الوسط المدرسي، لتفسح المجال لثقافة أخرى تقوم على الفردانية والتكبر والقسوة مع الآخر، ربما كإستراتيجية لحماية الذات أو إخفاء نقاط الضعف أو الظهور بمظهر القوة، في إطار شبكة علاقات اجتماعية تغيرت بعمق خاصة على مستوى تراجع الروح الجماعية وسلطة الضمير الجمعي. وأصبح المثل الشعبي "ر سنانك، يترّخاو سنانك" بمثابة تبرير لعنف استباقي حيال عنف

متوقع. فالعنف أسلوب تعامل متجذّر ومستمر لدى الطالب في المرحلة الجامعية، أي أننا أما طالب عفيف ابتداء، وهذا يطرح تساؤل يتعلّق بمكانة المعيار الأخلاقي في التقييم خلال الأطوار التعليمية ما قبل الجامعية. فالأصل أن يكون الطالب الجامعي نموذجاً للتحضّر واللباقة في سلوكه وأسلوب تعامله مع الجميع ومن باب أولى مع الأساتذة، غير أن نمط الطلبة العدوانيين، على الأقل كما يبدو من ظاهر سلوكياتهم، يتزايد أكثر فأكثر بالنظر إلى الظروف الاجتماعية والأمنية المتدهورة والتفسيخ القيمي الذي صار يشجع بل يحتم على الشباب تبني هذا النمط في مسرح الحياة اليومية بتعبير عالم الاجتماع (كوفمان)، كما أن هذا النمط صار يعبر عن نفسه بأكثر حراً، بالنظر إلى غياب الصرامة في تطبيق القوانين الرديعية. ثمّ بلا شك انفصام ملاحظ لدى الطلبة بين التقدم في التعليم والارتقاء في القيم الأخلاقية، وبما أن كل الطلبة الذين يلتحقون بالجامعة يأتونها من المدرسة، فإنه من الجدير تحليل العلاقة بين العنف المدرسي والعنف الجامعي. إن "مسئولية إنهاء العنف الجامعي لا تقع على الجامعة فقط، فالطالب هو نتاج مجتمع ولا يدخل الجامعة إلا عندما يقترب من سن العشرين، وقبل ذلك فإنه نتاج أسرة ومدرسة ومحيط"¹⁰. فالأكيد أن العنف والعدوانية ظواهر اجتماعية وليست جامعية، وما الجامعة الجزائرية، المنكوبة بكل معاني الكلمة، سوى مرآة تعكس حالة مجتمع يعاني منذ زمن من تراكمات مرضية وهو بالإضافة لذلك يعالج لدى مشعوذين لا تزيد صفاتهم المبنية على الدجل والجهل إلا سوءاً حينما تحول مرضه البسيط إلى مرض مركب.

4-3: المجتمع والجامعة، الكل الذي يتواجد داخل الجزء أو الاحتواء العكسي:

بقدر ما الجامعة موجودة في المجتمع، فإن المجتمع موجود بدرجة أعمق في الجامعة، تلك هي العلاقة الجدلية بين الكل والجزء في المجال الاجتماعي، بل إن الظواهر المرضية التي يتسم بها المجتمع قد انتقلت إلى الجامعة بدل أن تساهم هذه الأخيرة في معالجتها. وليس من الواقعية انتظار علاقات جامعية هادئة في مجتمع متوتر، فالطلبة قبل أن ينتموا إلى الجامعة فإنهم ينتمون إلى المجتمع ككل، وقد يبدو في الظاهر أن الطالب حينما يدخل إلى الجامعة فإنه ينفصل عن المجتمع ورواسبه وضغوطات اليومية، بينما هو يحمل معه كل ذلك إلى القسم والمدرج وقاعة الامتحان حيث يستأنف تراكماته، وحيث يتفاعل الخارج الاجتماعي مع الداخل الجامعي، ليضعف أحدهما سلبياً الآخر، فقانون الديناميكا الحرارية يقضي أن الطاقة تنتقل من الأجسام الساخنة إلى الأجسام الباردة، أي من الأكثر إلى الأقل حرارة، فلا حول للجامعة بتحدي مواجهة التخلخل الاجتماعي، وإن كل ما يحصل ضمن المؤسسة الجامعية من مختلف أشكال الصراع والتوتر والعنف، إنما هو في انعكاس لمجتمع جد متأزم ومتوتر. فالحرم الجامعي قد أصبح امتداداً للشوارع المقابل، دون أي تمايز قيمي أو سلوكي أو لغوي أو لباسي واضح، وعوض أن ينتقل النمط الثقافي والمعرفي من الجامعة إلى المجتمع، يجري العكس تماماً، فالمجتمع يغزو الجامعة، وهذه الأخيرة صارت تعيد إنتاج العنف المتفشي في المجتمع في حرمها. إن الطبيعة تأتي الفراغ، وهذا المبدأ ينطبق تماماً على

الجامعة الجزائرية، التي منذ أن توقفت عن أن تكون منارة علمية، تحولت تدريجيا لأداء وظائف دخيلة وإشباع تمذلات لا تمت بصللة إلى رسالتها ووجهتها الأصيلة.

بل إن الجامعة قد تحولت بسبب عديد الخصائص التي تتميز بها إلى بؤرة لتفريخ الآفات الاجتماعية، فهي مجال مغلق نسبيا وبعيد عن الرقابة وحيث جمهورها يتبنى نظام معياري جد متناسق، فالكل يدعم الاستقلالية والحرية الشخصية ويدافع، بوعي أو بدون وعي، للإبقاء على الحرم الجامعي مسرحا لإشباع كل ما لا يمكن إشباعه خارج أسوارها. وقد صرح أحد الطلبة إجابة على سؤال حول تقييمه للجامعة، فقال: كل شيء فيها رائع إلا الدراسة، ويقصد الأعباء الدراسية. وهي نفس الملاحظة التي خرج بها عالم الاجتماع الفرنسي (فرانسوا دوبي) من خلال دراسة حول التجربة الدراسية للتلاميذ الطور المتوسط في فرنسا، حيث تبين أن التلاميذ يحبون الأحواء المدرسية لكنهم يكرهون الدراسة بالذات¹¹. هناك أيضا مجال خصب لصناعة العنف في الجامعة، وإن كان ضيق الانتشار، كتشكّل جماعات رفاق أشبه بالعصابات تجمعها علاقات انحرافية كتعاطي المخدرات والهوس بالمغامرات الغرامية والجنسية وإثارة الشغب واحتراف الغش والانتحال في ظل شبه انقطاع كلي عن الدراسة.

4-4: الأستاذ الجامعي امتداد لمعلم فاقد للقدسية:

ينبغي أن لا يغيب عن هذا التحليل أن "الأستاذ" في نظر الطالب هو امتداد ل "المعلم"، تنطبق عليه حالة تدني المكانة الاجتماعية والرمزية، تماما كما هو حاصل للمهن "النبيلة" في مجتمع طغت عليه النزعة المادية. فهناك تغير جذري على مستوى القدوات في المجتمع، فالיום لم يعد المعلم ولا مهنة التعليم تثير احترام أو طموح الأغلبية الساحقة من الشباب، إنه فعلا زمن الرياضيين وأبطال أفلام العنف. وحينما يفقد المعلم مكانته في المجتمع وكارزميته إزاء تلاميذه فإن كل الإجراءات القانونية والردعية لا يمكنها أن تخلق لدى التلميذ علاقة الهيبة والطاعة، بينما الأستاذ لكي يؤدي رسالته التعليمية، ناهيك عن التربوية، لا بد أن يحصل على قدر أدنى من الانضباط في القسم أو المدرج أو قاعة الامتحان من طرف الطلبة الذين يدرسهم. لقد تراجعت مكانة الأستاذ في سلم القيم الاجتماعية المهنية وبالتالي لم يعد الطالب ينظر للأستاذ بنفس نظرة التقدير والاحترام كما في السابق، وحينما نقارن بين المكانة النموذجية التي يفترض أن يشغلها الأستاذ، أو المعلم بصفة عامة، في النسق القيمي المجتمعي، لدى الطلبة أو التلاميذ وضمن المؤسسة التعليمية على أقل تقدير، وبين ما يتعرض له الأستاذ الجامعي اليوم داخل الحرم الجامعي من أشكال العنف، اللفظي والجسدي، فإن ذلك يتيح لنا تصور ووصف منحى التغير الزمني- القيمي لهذه المكانة، وفي نفس الوقت عرض دوائر أو درجات العنف حيال الأستاذ بصفة أكثر دلالية وعمقا. بحيث يمكن القول أن البذرة الأولى لكل درجات العنف الطلابي حيال الأستاذ تتمثل في فقدان المعلم للقدسية، ونقصد هنا بالقدسية المعنى الواسع الذي يتجاوز الدلالة الدينية الضيقة، فالمعلم ضمن النسق القيمي للمجتمع الجزائري التقليدي كان يتمتع بدرجة سامية من الاحترام ينطبق عليها مفهوم التقديس، إلى حد تجاوز هذا الاحترام

حدود المؤسسة والعلاقة التعليمية، وكان التلميذ يحمل معه هذا التقديس طيلة مراحل تعليمه، ابتداء من الكتّاب ووصولاً إلى الجامعة. ولنا أن نتصور محور المراحل الانتقالية من أقصى الاحترام (التقديس) إلى أقصى الاعتداء (القتل أو محاولة القتل)، وسيظهر لنا جلياً أن هذا المراحل لا يمكن إلا أن تكون كالتالي:

فقدان القدسية ، فقدان الاحترام ، الاستهزاء ، السب والشتم ، الضرب ، القتل أو محاولة القتل

إن مؤشرات تراجع قيمة الاحترام واللباقة حيال الأستاذ الجامعي تظهر على سبيل المثال اختفاء تدريجي لسلوكيات المبادأة إلقاء السلام والتحية والبشاشة وإفساح الطريق للمرور والاستئذان والإنصات. وهناك عنف آخر يعاني منه الأستاذ الجامعي، لأوقات أطول، رغم أنه لا يستطيع في أغلبية الأحيان رصد فاعليه أو إيجاد إثبات يدينهم ويتيح وضوح حد لمعلقتا يومية، فالاستهزاء، خاصة المتسترّ وهو الأكثر انتشاراً، الذي لا يدرك منه الأستاذ إلا الأثر الذي يتركه على الطلبة الآخرين وهم ينفجرون بالضحك بلا مبرر معلوم، يجعل أي إنسان، يحترم نفسه، يدخل في حالة من التوتر والإحراج الشديد. هذا الاستهزاء كثيراً ما يتكرر في حصص الدروس، ويكون عادة من طرف فئة قليلة من الطلبة الذين يسعون بكل الطرق لإضفاء أجواء من الشغب والمتعة على يوميات الدراسة. ولا يخفى مقدار الدشوة التي يستشعرونها وهم يتباهون بصبيانية بنوع من المجازفة والتمرد على سلطة الأستاذ وكذا جذب الانتباه والاهتمام من خلال كسر الروتين الدراسي الخاف والممل في نظر عدد متزايد من الطلبة الذين يفتقدون إلى حب المعرفة. إن احترام وتبجيل الطلبة للأستاذة يتضاءل عاماً بعد آخر، وأول دلائل تضائله هو أنه لم يعد بالأمر البديهي، أي الأمر المعطى. إذ لم تعد الأستاذية كافيها بذاتها لنيل الاحترام، بل صار الأستاذ، مهما كانت رتبته العلمية أو أقدميته المهنية، يبذل جهدا مضاعفاً لكسب هذا الاحترام، أو أن يكون، إضافة إلى صفة الأستاذ، مسؤولاً إدارياً أو صاحب نفوذ ما أو يتمتع بقوة جسدية أو شخصية كاريزمية متميزة. ولاحظ أن حراسة الامتحانات صارت عاماً بعد عام تتطلب عدد أكبر من الأساتذة لنفس العدد من الطلبة الممتحنين، ورغم ذلك فإن محاولات الغش تتم بكل إصرار وبدون أي تحرج، تماماً كما أن التحكم في انضباط وهدوء الطلبة خلال الحصص التدريسية، سواء في المحاضرات أو الأعمال الموجهة، قد صار مهمة شبه مستحيلة أو على الأقل جد مرهقة ومثيرة للتوتر، وضمن هذا المناخ المشحون والتراكمي تتضاعف مخاطر العنف، بداية باللفظي وانتهاء بالجسدي، ذلك أن التحكم في الأعصاب يتلاشى كلما استمر الضغط طويلاً لأجل ما تقدّم فإن مشكلة العنف الطلابي، المرتبطة بتراجع احترام وتقدير مهنة التعليم، هي مسأله قديمة في جوهرها، فكلما تراجع المكانة الرمزية للأستاذ على سلم قيم الطالب الجامعي كان هذا الأخير أقل اعترافاً وخضوعاً لسلطته الرمزية، وبما أن هذه الفئة الطلابية بالذات لا تراهن على النجاح الدراسي وأن نظام التقييم في المؤسسة الجامعية يتيح النجاح بأقل جهد، فإن كل العوامل قد اجتمعت لتصنع حتمية بائسة.

4- 5: جمهرة التعليم العالي:

إن إشكالية العجز عن التوفيق في إطار تعليم عالي موحد بين تعميم التعليم العالي والتكوين النوعي، نظرا لتناقض مبادئ ومتطلبات هذين الهدفين، أدى إلى ظهور التعليم العالي المزدوج المطبّق، في جميع بلدان العالم تقريبا، فعلى مستوى كل تجارب أو نماذج التعليم العالي نلاحظ وجود صنفين من المؤسسات الجامعية، فمن جهة لدينا المؤسسات الشاملة (جامعات الجماهير) المفتوحة لكل الحائزين على شهادة البكالوريا نظرا لكونها لا تفرض معايير صارمة للانضمام، ومن جهة أخرى لدينا المؤسسات الاصطفائية (جامعات الصفوة)، المدارس العليا، المقصورة على المتفوقين. وتمثل طبيعة معايير القبول البعد الأول من الأبعاد الأربعة التي تميز كلا نمطي التعليم العالي عن بعضهما، فإلى جانب هذا البعد لدينا كلا من: قيمة المستقبل الاجتماعي المهني، ومستوى التأطير، ونوعية الظروف المعيشية والدراسية. فمفهوم الجامعات الشاملة ينطبق عامة على صنف مؤسسات التعليم العالي التي لا تشترط أن يكون الطلبة الذين يريدون الالتحاق بها متفوقين دراسيا (معدل شهادة البكالوريا)، ويتسم المستقبل الاجتماعي المهني لخرّيجها بأنه غير مضمون وغير محفز، ويتسم التأطير التكويني ونظام التقييم فيها بالضعف نظرا لكثرة عدد الطلبة، ويتسم مستوى الظروف المعيشية الدراسية لطلبتها بالتدني، فهذه الخصائص تشكل قيم أبعاد النموذج المثالي للجامعات الشاملة في مقابل الاصطفائية¹². ولا غرابة أن تتركز ظاهرة العنف الطلابي في الجامعات الشاملة، فهي التي تجتمع ضمنها كل عوامل الإحباط والتوتر والضغط والتسيّب في آن واحد.

إن جمهرة التعليم العالي، بدون رؤية مستقبلية ولا تخطيط يتيح تحضير ظروف الاستيعاب والتكفل النوعي، قد أدى إلى انعكاسات عديدة وجد سلبية، حيث تستقبل الجامعات كل عام فئة ضخمة ومتزايدة من الطلبة الذين يتسمون بالضعف المعرفي وانخفاض الدافعية للتعلم وعدم الانضباط السلوكي، كما أن ذلك أدى إلى اختلال قدرة استيعاب الهياكل القاعدية للمسجلين، ما يؤدي إلى الاكتظاظ في كل المجالات وبالتالي تدهور نوعية التكفل سواء من حيث الخدمات الاجتماعية أو البيداغوجية، أضف إلى ذلك الاختلال كميًا ونوعيًا بين مخرجات التكوين ومتطلبات سوق العمل، ما يفسر استفحال مشكلة بطالة الخريجين، وهو ما يلقي بظلاله على نظرة الطلبة ككل إلى مستقبلهم الاجتماعي والمهني، حيث يسود التشاؤم والإحباط، كما أن هذه السياسة الكمية قد خلقت اختلال آخر على مستوى نوعية التأطير، فعدد الطلبة في الفوج يتجاوز خمسين طالبا في عديد الأقسام بالجامعات، وهذا يتنافى مع المعايير العلمية ومع نظام (ل م د) الذي تم استيراده بدون توفير شروطه الأولية، هذا الضعف في التأطير لا يتم معالجته بتوظيف العدد الكافي من الأساتذة وإنما من خلال الاستعانة بالأساتذة المؤقتين، وهؤلاء ليست لدى غالبيتهم معايير الكفاءة والخبرة والدافعية والالتزام، لأن اختيارهم لا يقوم على أساس علمي، وتجد التنظيمات الطلابية في هذا الواقع المرضي أرضية خصبة لإثبات وجودها من خلال الاستثمار في المشاكل الاجتماعية والبيداغوجية، جمهرة الجامعة والاكتظاظ في الأقسام والنقل والمطاعم والمكتبات والتعاملات الإدارية.. قد أدى إلى طغيان الخدمات الكمية على النوع وتدهور مستوى التعامل إلى حدود لا يتقبلها الطلبة.

فسياسة الكم على حساب النوعية قد جعلت نظام التقييم والانتقاء شبه معطل في الجامعة، ما يتيح لعدد ضخم من الطلبة الذين يفتقدون إلى أدنى رصيد علمي وأدنى دافعية للتعلم يتقدمون في المستويات الدراسية ليزاحوا ويضيقوا المجال على الطلبة المجتهدين حتى يتم التكفل بهم بشكل أفضل، ذلك أن الدراسات العليا إن كانت مجانية فإنها ليست إجبارية. لكن الطالب الذي قد تم إيهامه بإمكانية الوصول إلى أعلى مستوى بدون جهد متميز لن يتقبل أن تمنح له علامة ضعيفة أو إقصائية تقطع عليه الطريق نحو الشهادة، وقد يلجأ الغش والانتحال وافتعال الفوضى واستخدام التهديد والقوة، وتلك حجة من لا حجة له، ومعلوم أيضا، كما في المجال المالي، العملة المزيفة تقتل العملة الحقيقية.

4- 6 أسلم الاجتماعي بأي ثمن:

بما أن الجامعة مؤسسة ذات طابع علمي، ففي كل جامعات العالم التي تحترم نفسها فإن العلمي هو الذي له أولوية وأسبقية وتفوق على الإداري، نحن في جامعاتنا تجاوزنا مجرد الانقلاب على هذه العلاقة، حيث انتقلنا من سيادة الإداري على العلمي إلى سيادة السياسي عليهما معا، وهذا السياسي، في مدلوله الأقرب إلى (البوليتيك) كثيرا ما يتخفى وراء مكوّن آخر، فقد هو أيضا بوصلته، إنه المنظماتي. فالبوليتيكي في نهاية المطاف، من خلال التعيينات الفوقية للمسؤولين تارة والتحكم المنظماتي والنقابي تارة أخرى، يمسك بقبضة من حديد على الإداري، وهذا الأخير يخنق بدوره العلمي بما تبقى له من قوة.

ولا ينبغي أن نغفل عن حقيقة مرّّة أخرى، هي أن الفساد الإداري الذي حط رحاله وعشش في دوايب الجامعة الجزائرية قد أدى تدريجيا خلال السنوات الماضية إلى إفساد المكوّن العلمي، لأن فترة ذلك الفساد قد أتاحت لعدد ضخم من الطلبة والأستاذة الحصول على شهادات ورتب علمية وترقيات بدون أي تميز معرفي أو استحقاق علمي، وهؤلاء الآن هم الأكثر تمسسا لاعتلاء المناصب العليا في إدارة الجامعات، ومؤسسات أخرى أيضا، فالفساد والجهل والوصولية والطمع طباع تربطها علاقة قرابة وطيدة لا تخفى على متفحص ملم بطبائع البشر وعوائدهم. ولا شك، للأسف الشديد، أن الفساد العام في الجامعات الجزائرية سوف يتعزز حتما ويكتسب وتيرة تهدم أسرع في المستقبل القريب. إن "كثيرا من هذه العاهات تأتي من كون الوصاية تضع على رأس المؤسسات من يسيرها على هواها، فيتعاملون مع هذه الأوضاع بطرق لا تخدم الطالب وتحصيله العلمي، وإنما تفضل التهدئة والتغطية عن المفاصد بدل الصرامة في التسيير والردع"¹³. فهوس الأنظمة السياسية بالاستقرار، يجعلهم مستعدين للتضحية بالأستاذ لكن ليس أبدا بالطالب، لأن الكل يبدو لهم كما لو أن خطر الحراك الاجتماعي قد يأتي من حراك طلابي لا من حراك الأساتذة، والكل يبدو لنا نحن أيضا أن الطلبة قد فهموا هذا التخوف وهم يشعرون بهذا الامتياز. هذا ما يفسر تساهل الإدارة مع الطلبة في أحداث العنف أو حالات الغش، والتراجع عن القرارات بمجرد لجوء الطلبة إلى التصعيد وخوفا من ردود فعل التنظيمات الطلابية، بما في ذلك تعطيل

قرارات المجالس التأديبية وتمديد قائمة الفائزين في المسابقات. فرؤساء الجامعات يعانون من "فوبيا" التنظيمات الطلابية، فالإدارة الجامعية هي التي صارت تهاب من الطلبة لا العكس. إنها إدارة تبحث عن تحقيق السلم والاستقرار الظرفي بدون أي اهتمام بالنتائج المستقبلية للقرارات العشوائية، وفي غياب ثقافة المؤسسة فإن أغلبية المسؤولين يسعون لتحميل عهدتهم دون اكتراث لما يخلفونه خلفهم من تراكمات جد خطيرة معقدة.

لا شك في وجود علاقة ارتباط عكسي بين درجة الصرامة في تطبيق القوانين ونسبة العنف، سواء في المجتمع ككل أو في مختلف المؤسسات والمجالات المجتمعية. فكلما كان القانون ساريا على الجميع أدى ذلك إلى زيادة الثقة في الإجراءات القانونية وبالتالي تراجع اللجوء إلى القوة. فبالنسبة لشخص سوي فإن استخدام العنف، خاصة اللفظي والجسدي، يكون إما تعبيرا مقصودا عن الاحتقار أو تنفيسا لا شعوريا عن ضغط غير محتمل أو كأسلوب واع لاسترجاع الحق أو الانتقام حيال ظلم لا يمكن إثباته أو معالجته قانونيا. إن حالة اللاعقاب وغياب الحزم في معالجة ما تراكم من التجاوزات السابقة على مستوى استخدام مختلف أشكال العنف، حيث أدى ذلك إلى تميمع عديد السلوكيات المنحرفة وتحولها إلى تصرفات جد اعتيادية. حيث أصبحت المجالس التأديبية لا تدرس سوى بعض الحالات الخطيرة والتي ينبغي أن تكون معززة بأدلة مادية ... بينما لا تعالج كل تلك البذور الأولية للعنف كالعنف الرمزي واللفظي وحتى الجسدي الذي قد يصعب إثباته... ثم إن العقوبات المتخذة هي غالبا مخففة أو غير مطبقة لأسباب عديدة. كل ذلك قد جعل الطالب مقتنع بأنه سيد الموقف، يمكنه الحصول على ما يشاء دون أي تخوف من ردع الإدارة. والمهم أن لا يتحرك بمفرده، فهو يحتاج التنظيمات الطلابية تماما كما أنها تحتاج إليه، وشيئا فشيئا يتحوّل الطالب المدلل إلى طالب بلطجي يفرض قواعد اللعبة ويطمح لنيل الامتيازات بلا واجبات.

4-7: خطاب التنظيمات الطلابية، بناء أم تزييف للوعي الطلابي؟:

إن أزمة قطاع الخدمات الاجتماعية الجامعية التي هي نتاج ضعف الموارد المالية في ظل انفجار الطلب الاجتماعي وكذا الفساد والضعف التسييري، قد أدت إلى تدهور متسارع للظروف المعيشية والدراسية للطلبة، وما برح مستوى نوعية الخدمات المقدمة لهم يتراجع بشكل لا يحتمل. لكن ما عقّد الأمر أكثر هو تزامن أزمة الخدمات مع أزمة أخرى موازية ذات مفعول مضاعف تتمثل في أزمة التعليم العالي بحد ذاته، ونقصد تحديدا التناقض بين بنية هذا التعليم وبنية سوق العمل، الذي نتجت عنه ظاهرة بطالة حاملي الشهادات، مما أدى إلى تراجع القيمة الاجتماعية للتعليم العالي وغموض المستقبل المهني لدى الطلبة، وبالتالي افتقارهم لواحد من أهم دوافع ومحفزات التحصيل العلمي. وبتعبير آخر فإن طلبة (الجامعات الشاملة) في ظل هاتين الأزميتين راحوا يفقدون تدريجيا وبالتوازي عاملي الإمكان والإرادة. ولقد اصطبغت الحركة الطلابية منذ بروزها بقوة في بداية العشرية الأخيرة من القرن المنصرم، أي إثر ظهور التعددية الحزبية والانفتاح السياسي في الجزائر، بخصوصية ملفنة

على مستوى نمطي الخطاب والنشاط، فالأغلبية الساحقة من التنظيمات الطلابية، إن لم نقل كلها، سواء تلك التي نشأت خلال هذه الفترة (الإتحاد العام الطلابي الحر والرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين) أو التي جددت فقط نشاطها خلالها، الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، قد تحولت إلى شبه نقابات عمالية ذات نزعة مطلبية لا تهتم سوى بالمشاكل المادية اليومية والآنية للطلبة. ويبدو أن الحالة الاستعجالية التي وصلت إليها الوضعية المعيشية للطلبة والتدهور السريع لنوعية الخدمات الاجتماعية، وبروز الأهمية الإستراتيجية لتركيز العمل على هذه الجوانب من أجل استثمارها لأغراض سياسية تتعلق بالدعاية والتعبئة والاستيعاب والضغط لصالح الجماعة التنظيمية الأم¹⁴ من جهة ثانية، وكذا التغذية الراجعة للتجاوب الكبير مع هذا المنحى من طرف جمهور الطلبة ككل والطلبة الداخليين أو المنحدرين من الفئات الاجتماعية المحرومة خاصة من جهة ثالثة، تمثل في مجموعها العوامل الثلاثة الرئيسية التي تفسر المنحى الخطابى والنشاطى الذي ما انفكت الحركة الطلابية تزداد توغلا فيه إلى يومنا هذا. وإذا كان هذا المنحى قد تمخض أساسا عن أزمة قطاعي الخدمات الاجتماعية الجامعية والتعليم العالى فإن ما نلاحظه اليوم من إفرازاته يدفعنا إلى التساؤل عن ما إذا لم تكن الحركة الطلابية في الجزائر قد أدت إلى تعميق هذه الأزمة المزروجة بدل المساهمة في معالجتها فتغور ل التنظيمات الطلابية ومنحى خطابها ونشاطها النقابى المطلبى قد أدى إلى عسكرة الجامعة، وتأجيج الصراع بين مختلف مكوناتها وفاعليها. وفي هذا الإطار يتحول استعراض القوة، إلى إستراتيجية قائمة بذاتها، يتخذها الطلبة عبر التنظيمات الطلابية وسيلة للضغط على الأساتذة والإدارة للرضوخ لمطالب لا متناهية وغير معقولة في كثير من الأحيان، خاصة حينما تتعارض مع مبدأ الاستحقاق والتكوين النوعي. وإن التفاوض من موقع القوة والتهديد، المبني على إدراك عقدة الخوف من الانفلات الأمني، قد سمح لهذه التنظيمات من الحصول على امتيازات تحت الطاولة. فهذا العنف التنظيمي بالذات يرتبط بهدف توسيع هامش القوة والنفوذ ضمن المؤسسة الجامعية، ويرجع التركيز على العنف بالذات إلى خصوصية الظروف الاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع الجزائري، حيث يركز الخطاب الرسمي على الاستقرار ولديه خوف واضح ومعلوم لدى الجميع من أي شكل من أشكال الاحتجاج الطلابي الذي قد ينتقل إلى خارج أسوار الجامعة. ولذلك ينبغي التمييز بين العنف كسلوك يعكس نمط شخصية عدوانية أو كرد فعل تلقائي حيال موقف ضغط وتوتر غير محتمل، وبين العنف كأسلوب تنظيمي، وهو عادة ما يرتبط بالبعد الحركي والتكتيكي، لكن الأكد أن هذين المستويين مترابطين، فالطلبة الذين لديهم شخصية عنيفة أو الذين يعانون من ظروف صعبة هم أكثر استعدادا للانخراط ضمن الاستراتيجيات العنيفة للتنظيمات الطلابية. ولا يخفى أن العقلية الريعية قد امتدت من المجتمع إلى الجامعة، فالشهادة بالنسبة للطلاب، تماما كنصيبه من البترول، تعد بمثابة حق بديهي، خاصة بالنظر إلى الحجم الهيب للفساد والنهب في المؤسسة الجامعية ذاتها، وفي ظل إدراك كهذا فإنه من المتوقع أن يرفض الطالب الرضوخ لقرارات الأستاذ أو يعترف بداهة بشرعيتها، إن هذه العوامل قد تضافت لإنتاج فئة هجينة من الطلبة، حيث الابتزاز والرشوة والغش والمحسوبية أصبحت أساليب مستعملة بكثرة للحصول على العلامة والشهادة، وهو بالذات المناخ

الذي يعزز احتمالية العنف بأتماطه سواء حيال الأستاذ الفاسد والمتورط أو الأستاذ المقاوم المتمسك بمبدأ الاستحقاق.

4- 8: ثلاثية الإحباط والفراغ وضغط المشاكل اليومية:

إن نظرية (الإحباط - العدوان) تعدّ من أشهر النظريات التي حاولت تفسير السلوك العنيف والعدوانية، بلورها فريق من سيكولوجيي جامعة (ييل) الأمريكية، وترتكز على فكرة أساسية مفادها أن العدوان هو دائما نتيجة للإحباط، فعندما يجد الفرد عائقا أمامه لتحقيق أهدافه فإن ذلك يقوده إلى استثارة الدافع العدواني، فالعنف وفقا لهذه النظرية لا يشكل حالة فطرية وإنما يأتي كرد فعل للإحباط الذي يتعرض له الفرد من البيئة الخارجية، فبحسب (دولارد) فإن كل توتر عدواني ينجم عن كبت، وأن ازدياد العدوان يتناسب طرذا مع ازدياد الحاجة المكبوتة¹⁵. فالعنف بهذا المنطق هو رد فعل تلقائي واستثنائي حيال الإحباط الناجم عن تراكم وضغط الصعوبات في ظل التسبب والفساد العام الذي تعاني منه الجامعة الجزائرية، ولا يعبر عن نمط شخصية عدوانية أو إستراتيجية كما في العنصر السابق، لكنه يشكل بعدا أساسيا لظاهرة العنف، لأن هذا النمط أيضا يتزايد في ظل تأثير وجود الأنماط الأخرى، فالإضافة إلى مفعول تراكم المشاكل والضغط على جميع الفاعلين، طلبة وأساتذة وإداريين. فالعنف يخلق مزيدا من العنف لأن الأمر يتعلق بشبكة علاقات تفاعلية. ولعله من المفيد من الناحية التحليلية توظيف مفهوم "التجربة المدرسية" لعالم اجتماع التربية (فرانسوا دوبي)، وإسقاطه على التجربة الجامعية، لأن حالة الإحباط وفقدان الدوافع والمحفزات والشعور باللاعادلة وغموض المستقبل المهني، الذي له علاقة وطيدة بالمرحلة الجامعية باعتبار إنها تسبق مباشرة الانتقال إلى الحياة المهنية والزوجية، فالتعليم العالي بالنسبة للطلاب يكتسي كل قيمته من مدى احتمالية تحقيقه لهدفين أساسيين: إيجاد عمل والارتقاء الاجتماعي. والأكيد أن الطلبة لا يعيشون الفترة الجامعية بنفس الكيفية، لاختلاف ظروفهم الاجتماعية ومدى قدرتهم على التكيف وطبيعة تخصصاتهم وأسماهم الاجتماعي .. ولهذا فإن سلوكياتهم سوف تختلف بالضرورة. فالعنف الطلابي، بهذا المنظور، يرتبط أيضا بمرحلة النمو والعمر، فيظهر نتيجة العجز عنلبية الدوافع والحاجات الملحة، وبالتالي فالعنف الطلابي يمكن تفسيره من خلال الحرمان في ظل ترددي نوعية الخدمات الجامعية والظروف الدراسية، وكذا الإحباط الناتج أساسا عن التوجيه الإجباري والهوة بين تمثّلات الجامعة وواقعها الذي يجده الطالب جد سلمي وكذا التشاؤم حيال قيمة وجدوى التعليم ذاته والمستقبل المهني والاجتماعي بعد التخرج. إن الضغط يولد الانفجار حتما، وما العنف إلا صورة لذلك، لدى الطالب أو الأستاذ أو الإداري. ولا شك أن الدراسة والتدريس والبحث والتسيير في الجامعة الجزائرية يولّد الضغط يوميا، وهو ضغط متراكم ومعقد لأنه يرتبط بمشكلات متكررة وليس لها أي تبرير منطقي، كما أنه يتضافر مع انعدام الثقة والتشاؤم حيال انفراج الوضع في المستقبل، بالإضافة إلى مفعول التأثير المتبادل بين الضغوطات التي يتحمّلها كل هؤلاء، ولنا أن تنخيل حجم الطاقة السلبية التي تحوم يوميا في مدرجات وقاعات ومكاتب وأروقة الجامعة. فعملية التدريس في الجامعة أصبحت جد معقدة، والطالب المفترض أن يكون

محور العملية التعليمية ما هو إلا وهم وسراب، بينما الواقع يتمثل في طلبة بنفس ذهنية الطور الثانوي، بل بحالة نفسية وذهنية أسوأ، إذ الحافز الذي كان يتمثل في إحراز شهادة البكالوريا ينعدم ليفسح المجال للفراغ الدافعي والإحباط الشديد والتشاؤم. وكلما كنا فارغين أفرغنا ذاتنا أكثر، فالفراغ الذي يعيشه الطلبة بسبب غياب الدافعية والعزوف عن الدراسة بكل أشكالها (المطالعة ومتابعة المحاضرات) تجعلهم يوغلون أكثر في كل ما ليست له علاقة بالدراسة. وهي وضعية سيكولوجية درامية لطلبة متدمرين وتائهين وحاقدين على المؤسسة الجامعية وكل من يمثلها، بعد أن يتبين لغالبيتهم أن التعليم العالي طريق مسدود ينتج بطالين يحملون شهادات، خاصة في التخصصات الأقل حظا في ضمان عمل محترم، ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة الشعور بالإحباط وفقدان أي تقدير للمؤسسة وهيئة التأطير، التي تبدو لديهم بائعة للوهم، والعنف عادة ما يبدأ حينما تسقط ورقة الاحترام.

4- 9 الفوضى الخلاقة للعنف، طالب متمرّد في جامعة متسيّبة:

لا يمكن مقارنة ظاهرة العنف الطلابي إلا في إطار التسبب التنظيمي والقيمي الذي يتميز به التعليم العالي في الجزائر، إذا استثنينا المدارس العليا، ذلك التسبب الذي أفقد تدريجيا الجامعة صفة المؤسسة، حتى انه يمكن الحديث عن إرهابات أفول المؤسسة الجامعية بتعبير عالم الاجتماع (فرانسوا دوبي)¹⁶ إن الجامعة المتسيّبة تصنع الطالب المتمرّد على كل أشكال السلطة، بما في ذلك الأستاذ. فغياب الشفافية في التسيير، وتعطل أو ثقل قنوات الاتصال بين مختلف مكونات المؤسسة الجامعية، يفسح المجال لانتشار الاتصال اللارسمي والإشاعات والضبابية وتأويل القوانين بشكل متناقض وكذا إضعاف الثقة وهيبة الهيئة الإدارية والتأطيرية، وكذا التسبب الأخلاقي الذي انتشر في الجامعات الجزائرية، والذي لم يسلم منه الأساتذة والمسIRON، والمتمثل في تفشي المحسوبية والرشوة والوصولية والتسبب والغش والانتحال والتحرش الجنسي، هي آفات تصنع بيئة خصبة لتفشي العنف بكل أشكاله. فلقد أتاحت لي التجربة للاتحاق بجامعة حديثة التأسيس، ملاحظة تأثير بيئة الانضباط التنظيمي لمؤسسة فتيّة على درجة الانضباط السلوكي لدى الطلبة، ففي العام الأول والثاني بوجه خاص كنا نلاحظ، كأساتذة وإداريين، وكنا نتمتع أيضا بسلوك مثالي لدى الطلبة، يتسم بالخضوع لسلطة المؤسسة ونظامها الداخلي وعلاقات اجتماعية تتسم بالاحترام. لكن طرأ خلال السنوات اللاحقة تغير تدريجي على مستوى السلوك الطلابي باتجاه سلبي، وهو يرجع إلى تضافر عوامل عديدة بلا شك، لكن من أهمها تراجع درجة الصرامة التسييرية وعدم التوفيق في المحافظة على التقاليد التي تم إرساؤها في البداية. هذا ما يسمح لنا باستنتاج أن الطالب يتمرّد أكثر كلما كانت الجامعة متسيّبة أكثر. ولا يخفى علينا أن الطالب كفاعل ضمن المؤسسة الجامعية هو ملاحظ أيضا للمناخ التنظيمي والقيمي للمؤسسة التي ينتمي إليها. فكلما كان تسيير المؤسسة الجامعية أقل صرامة فإن الطالب لا يميل إلى التمرد على سلطة الأستاذ، ولا يتقبل صرامته الفردية، وقد يؤولها باعتبارها احتقار مشخّص، وهو ما قد يفسر بعض ردود الفعل الطلابية العنيفة. فالفرد يميل إلى التمرد على القوانين ورجال القانون كلما كانت القوانين غير محترمة من

طرف الآخرين أو من طرف من يمثّلها، لأن الإنسان اجتماعي بالطبع. ونفس الطالب المتمرد في جامعة (أ) يتحول إلى طالب منضبط في جامعة (ب) إذا كان المناخ التنظيمي في هذه الأخيرة صارم حيال الجميع.

وثمة عامل آخر في هذه المعادلة، هو في آن واحد سبب ونتيجة لحالة الفوضى والتسيّب، ويتعلق الأمر بعدم فاعلية أو اختلال وظيفة جهاز حفظ النظام والأمن والآداب العامة في الحرم الجامعي، إذ يبدو أنه لم يعد قادرا على مواجهة تنامي ظاهر العنف. ومن ثم، لا بد من إعادة النظر في معايير انتقاء العاملين ضمن هذا السلك وتأهيلهم بالمعارف والمهارات اللازمة التي تتماشى مع تغيير الوضع الأخلاقي والأمني في الجامعة، وكذا تزويدهم بالوسائل والصلاحيات اللازمة لأداء دورهم بفعالية، ولا شك أن أدنى ما هو مطلوب، بينما هو غائب في جامعاتنا، ارتداء لباس موحد ومميز مع وضع شارات تتيح لأي طالب أو زائر للجامعة التعرف عليهم مباشرة.

وقد كان بإمكان عملية المرافقة أن تحل العديد من الصعوبات التي يعاني منها الطلبة، فهي عملية توجيه ووساطة بين الطالب والأستاذ والإدارة، لكن كما هو ملموس فإن المرافقة بقيت مجرد حبر على ورق، بينما تغير النمط الطلابي كما أوضحناه سابقا يستلزم لا تطبيق وتفصيل هذه المرافقة فحسب وإنما أيضا تطويرها وتعزيزها بما يرقى بها إلى التعقيد الذي صار يتميز به الوضع في الجامعة خاصة على مستوى شبكة العلاقات الاجتماعية.

4- 10: أيّة شرعية للسلطة الجامعية في غياب الاستحقاق والعدالة؟

لا بد أن نتعمق أكثر في مفعول الفوضى والتسيّب من خلال التركيز على غياب العمل وفق مبدئي الاستحقاق والعدالة في تبرير وتقلص الثقة والاحترام تفشي العدوانية واللجوء للعنف من طرف الطلبة حيال الأساتذة بوجه خاص. ففقدان الثقة في حياد وعدالة المؤسسة الجامعية في تعاملها مع الطلبة، بالنظر إلى افتضاح المحسوبية والفساد لدى الجميع، يؤدي عمليا إلى نزع الشرعية عن مختلف أشكال الحكم الجامعي، بداية بالعلامات التي يمنحها الأستاذ لطلبه صار من المعتاد أن يتذمّر الطلبة من العلامات الضعيفة أو يصرّوا على تعديلها، لا لأنهم واثقون من عملهم وإنما لأنهم أصبحوا على يقين بأن التقييم يرتبط بمعايير أخرى لا علمية، وبالمثل فإن هؤلاء لا يتقبلون أيضا بسهولة نتيجة رسوبهم في المسابقات التي تنظمها الجامعة (ماستر، دكتوراه) كلما ظهرت فيها أسماء طلبة مشكوك في جدارتهم العلمية. ومعنى هذا أن تنامي العنف الطلابي يرتبط بالفساد تماما كما يرتبط خراب العمران بالظلم.

إن عديد أعمال العنف والتخريب التي عرفتتها الجامعة تتغذى من هذه الخلفية الإدراكية التي تتشكك في كل ما يصدر من قرارات جامعية مهما تم تغليفها وتبريرها بمبررات علمية وبيداغوجية. فكلما تراجع العدالة وتراجع مبدأ الاستحقاق في تسيير الجامعة الجزائرية زاد العنف على مستوى كل أنماط العلاقات ضمنها، ومنها علاقة الطالب بالأستاذ¹⁷. فعدد المسؤولين والأساتذة قد ساهموا بالفعل في هذه النتيجة، فالمعاملة العادلة هي

حجر الأساس في بناء علاقة الاحترام وتمتين الشرعية، ومهما كان الأستاذ صارما في التقييم فإن الطلبة لا يجاوزون حدود الأدب معه، حتى وهم يراجعون أوراق الإجابة، حينما يكون كفاء وعادل مع الجميع. فالتعامل بمعيار الكفاءة والاحترام مع الطلبة يقلص دوافع ومبررات العنف.

إن الفساد الذي يمكن كثيرا من الطلبة الحصول على امتيازات بدون جهد أو استحقاق، هو فساد يتابعه بحرقه طلبة آخرون فيدركون المنطق الحقيقي الذي تسير وفقه هذه المؤسسة، وحينما يعجزون عن الاستثمار في رأس مال اجتماعي، يفتقرون إليه، فإنهم لا يجدون إلا التعبير عن الغضب أو استخدام القوة كرد فعل اتجاه الظلم والتهميش، وعديد الطلبة قد يتفطنون مبكرا لضرورة الانضمام إلى تنظيم طلابي قوي لغرض الحماية والحصول على امتيازات. وإن رفض الانضباط بقواعد وأخلاقيات السلوك وتحدي الإجراءات التأديبية والعقابية هو تعبير عن رفض الاعتراف بالسلطة الجامعية وكل من يمثلها، وليس ذلك بالضرورة نتاج اختلال في الشخصية أو بحثا عن التباهي، وإنما قد يكون بالأحرى انعكاس لفقدان الجامعة لصفحتها كمؤسسة.

4- 11: التمرد على السلطة، تمثلات مراهقة لرجولة متأزمة:

لقد تناول (Gilmore, D.D)، في دراسة له بعنوان (المفاهيم الثقافية للذكورة)، الطريقة التي يقوم بها الناس في مختلف ثقافتهم الاجتماعية بإدراك الذكورة واختبار الرجولة، حيث قارن التسميات التي تطلقها بعض بلدان البحر المتوسط على الذكورة الحقيقية مثل الماشيزمو "Machismo" في إسبانيا، الماتشو "Maschio" في إيطاليا، والرجولة في المغرب. ويقصد بالرجولة مجموع "الخصائص المميزة والمناسبة لجنس الذكور"¹⁸، أي المناسبة لهم اجتماعيا وثقافيا، وذلك في مقابل الخصائص المميزة والمناسبة لجنس الإناث. ففي كل المجتمعات لكي يعتبر الرجل فحلا، لابد له أن يثبت ميزات جسمية وذهنية، كأن يملك جسما مفتول العضلات، بحيث تكون ممارسة الرياضة أسلوبا لنحت الفحولة. وأن يكون قادرا على استعمال قوته ضد أقرانه أو أعداء أقرانه الذين يتوقعون منه حمايتهم¹⁹. وقد لوحظ في العديد من المجتمعات والثقافات على اختلافها أن "الذكور يكافحون يوميا ليثبتوا لأنفسهم بأنهم مؤهلون للانتماء إلى فئة الرجال، فأن لا تكون رجلا معناه أن تنزل إلى منزلة المرأة، أو أسوأ من ذلك أن تصبح "pédéraste" حسب (Heise)²⁰.

إن هذا المقدمة النظرية تدفعنا إلى البحث عن عوامل تنامي العنف الطلابي حيال الأساتذة، الذي يمارس من طرف الذكور بوجه خاص، وضد الأساتذة الذكور خاصة، في تمثلات الطلبة المراهقين للرجولة، لكن في إطار الأزمة التي تعترى هذه الرجولة، تلك الأزمة التي ترتبط بحالة الإحباط الذي يعتري الطالب الجامعي إزاء وضعيته ومستقبله الاجتماعي بعد التخرج، ما يجعله يعيش تجربته الجامعية، وفق مفهوم (فرانسوا دوي) لكلمة التجربة، من خلال نفسية متشائمة وقلقة جدا وتائهة.

إن الشباب الذكور في مجتمعنا تائهون فعلا بالنسبة لأدوارهم وبالنسبة لمعنى ودلالة الرجولة التي ينبغي أن يتمسكوا بها ويحققوها، ذلك أنهم فقدوا أسس سلطتهم ومكانتهم الموروثة وأصبحوا عاجزين عن التمتع بامتيازات كانت شبه بديهية في السابق، حيث أزمة الرجولة تتمثل في نظرنا في "حالة التناقض بين تواصل إرادة التماهي مع تمثلات مكانة وأدوار وامتيازات الفئة الرجالية التقليدية وتآكل إمكانية إنفاذ هذه الإرادة وتحسيد تلك التمثلات، بفعل التغيير الاجتماعي - الثقافي ككل وتغير وعي ووجود الفئة النسائية بوجه خاص"²¹. والأكيد أن لهذه الأزمة انعكاسات على نوعية علاقة الطالب مع الإدارة الجامعية ككل والهيئة التدريسية بوجه خاص، أي على احتمالات رفض الخضوع واللجوء إلى العنف كآلية تعويض للرجولة المفقودة. ولا يمكن فهم دلالات العدوانية والعنف لدى الشباب من الذكور على وجه التحديد، بدون إدراك كل من أزمة الرجولة وتغيرات تمثلاتها لدى هؤلاء، خاصة في ظل تفوق الإناث على كل الأصعدة، وبخاصة الصعيد العلمي والدراسي، وهو ما يلاحظ بوضوح في كل الجامعات الجزائرية، حيث الإناث يتفوقن على الذكور. وكأن (Lionel Tiger) في كتابه "Le Déclin des males"، قد قصد مجتمعنا بالذات حين قال بأن "الرجال يعيشون مرحلة صعبة، حيث النساء قد ازددن ثقة بالنفس واتسعت سلطتهن، فيما نشهد عكس هذه الظاهرة لدى الرجال، فالنساء أصبحن يأخذن مصيرهن بأيديهن، في حين نرى الرجال تائهين"²².

وينبغي أن نتنبه أيضا إلى أن الطلبة الجامعيون ينتمون إلى فئة عمرية ذات خصوصية، وهي فئة الشباب، أو هي بدقة بأكبر عمرية تشمل المراهقة المتأخرة ومستهلّ الشباب. وهذه المرحلة العمرية لا تخمن من الوجهة الفسيولوجية، رغم أهميتها، بقدر ما تخمن من وجهة النظر السوسولوجية. فما يفسر أيضا ظاهرة العنف هو تراجع النضج النفسي والذهني لدى الطلبة، إذ نحن إزاء طلبة يتسمون بمراهقة مزمنة ولا متناهية، وكل أشكال التمرد والشغب على السلطة الجامعية، خاصة خلال أوقات الدراسة، كاستعمال الهاتف وعدم نزع القبعة مثلا أو تعمد الدخول متأخرا باستمرار والضحك والاستهزاء خلال الدرس، تندرج ضمن التماهي مع السلوك الطفولي والمراهق. فالجامعة هي مجال للعب والضحك والمغامرة، أما الجدية والانضباط فهي تتناقى مع ذلك لأنها ترتبط تحديدا مع النضج والرشد. لكننا نجد الطلبة يستخدمون خطاب مزدوج، حيث ينتقلون باستمرار بين التماهي مع المراهقة لتبرير الأخطاء والتملص من المسؤولية، والتماهي مع الرشد عند المطالبة بالاحترام وبالتالي تبرير ردود الفعل العنيفة. فمرحلة المراهقة إذا كانت عاصفة العمر، فإن الكل يبدو كما لو أن هذه العاصفة التي كانت تثور في مرحلتنا المتوسطة والثانوي سابقا، قد صارت تعصف بكل قوتها في مستهل الانتقال إلى الجامعة، وفي هذا الإطار بالذات ينبغي إدراك كل الآفات والانحرافات السلوكية لدى فئات عريضة من الطلبة، بما في ذلك التصرفات الصبائية وكذا التمرد والعدوانية والعنف.

كما نلاحظ بكل وضوح مبالغة في اهتمام الطلبة، ذكورا وإناثا، بالمظهر اللباسي، بما في ذلك استخدام يومي مواد التجميل، متزامنا مع عزوف شديد عن الدراسة، ما يدفعنا إلى التساؤل عن دلالة الجامعة بالنية

للطالب؟ لكن الذي يهمننا أكثر في هذا التحليل هو أن العنف في الجامعة يبدأ أيضا من تغير ذو دلالة عميقة لهندام أغلبية الطلبة الذي صار يتجه تدريجيا نحو النمط المافيوبي، حيث نمط تصفيف الشعر وسروال الجينز الممزق والقبعة المقلو بة.. مضافا إليها طريقة المشي والجلوس والكلام واختفاء المحفظة والأدوات الدراسية.. تشكل في مجموعها مؤشرات نموذج جديد للطلاب الجامعي استطاع أن يفرض نفسه كأمر واقع تدريجيا وفي ظل تراجع اهتمام الجامعة بأخلاقيات مظهر الطالب. ولا شك في أن تغير الشكل يعكس ويفعل في آن تغير النسق القيمي. إن تغير تمذلات الطلبة نحو الجامعة نتيجة عدم وجود فرص العمل. مما يجعل الجامعة عند الطلب اليوم مجرد فضاء لتمضية أوقات ممتعة في القيام بكل شيء ما عدى الدراسة. لكن يبدو أن الجامعة الجزائرية بدأت تتجاوز حالة (روضة المراهقين) لتتحول إلى وكر للانحراف الأخلاقي.

إن طلبة اليوم ليسوا سهلي الضبط، حيث في كل فوج لدينا دائما ثلاثة أو أربعة طلبة هم مصدر شغب ومشاكل وتوتر، وإذا تركناهم وشأنهم فإن الأستاذ لن يتمكن من أداء وظيفته التي هو موجود لأدائها. وهناك أيضا عوامل أخرى مزمنة ولاحقة تعزز لدى الطالب المتورد أو العدواني هذا السلوك وتشجعه على إعادة إنتاجه كما تحفز آخرين على اتخاذ هذا النمط السلوكي، منها الشعور بالبطولة والشجاعة والمجازفة، وصحيح أن ما يبقى من ذكريات لدى الطلبة يضم أيضا وأساسا قصص كل الشغب والمشاكل التي يتورط فيها طلبة معينون، خاصة الذكور. أما الطلبة الآخرون ليسوا فقط محايدين حيال الطلبة المشاغبين وإنما هم في كثير من الأحيان يشجعونهم ضمنا.

4- 12: الثغرة البيداغوجية ومسؤولية الأساتذة:

الأستاذ مثلما هو ضحية العنف الطلابي، فإنه قد يكون سببا في ذلك، أي سببا في العنف الذي يتعرض له هو أو سببا في عنف سيتعرض له أستاذ آخر. مثال ذلك التعامل باحتقار وتكبر أو التورط في المحسوبية. فليس المشكل دائما في الطالب العنيف، فهناك أساتذة يستخدمون العنف ويثيرون ردود فعل عنيفة أكثر لدى الطلبة، وبين التدريس كمهنة وكشخصية مثالية يتخبط الأستاذ تخبطا عنيفا فعملية التدريس تحكمها آليات دفاعية دفيئة متسقة. وإذا كان حظ، أو بالأحرى سوء حظ، الأساتذة من الاستهزاء والسخرية متفاوتا، فإن الموضوعية تحتم علينا القول بأن عديد الأساتذة هم فعلا مثار للسخرية، سواء من خلال ضعف واضطراب شخصيتهم أو التدني المفضوح لرصيدهم بعلي الذي يزيد في تعقيده تبجحهم وتكبرهم على الطلبة وتبني لغة التهديد والتخفي وراء سلطة رمزية صارت شكلية وفقدت كل مقوماتها. إنهم عموما أساتذة لا يبعثون على الاحترام ابتداء، وإن الأستاذ قد يكون جانبا على نفسه حينما لا يضبط بحكمة مسافة الاحترام التي تفصله عن الطالب. ولا يخفى أن الطلبة يتوارثون عن سابقهم تقديرا لسمعة كل أستاذ، سواء بالإيجاب أو بالسلب، وليس هذا تبريرا لأي شكل من السخرية والاستهزاء، لكن التفسير يتطلب الإحاطة بكل العوامل.

فنحن الأستاذة نجهل أنفسنا بالقدر الذي نجهل الطالب؁ لأننا لم نكون لمهنة التدرفس؁ الكثر منا التحق بمهنة التدرفس لفس حبا ورغبة. وعندما نمارس التدرفس بعد ذلك نمارسه بدون مرجعية تربوية ونفسانية ولا نبذل الجهد الضرورى للتكوين الشخص. فتعدو علاقتنا بما نقوم به وعلاقتنا بالطلبة؁ علاقات ميكانيكية لا حيوية ففها ولا روح. النتفة رهفة لذلك هف تغفب البعد الإنسانف فف نشاط من المفترض أن يقوم علفه. وبذلك فان الأستاذ فمكن أن فمارس عنفا دون أن فعلم بذلك ودون أن فعلم أيضا بان الطلبة تعاملوا مع ممارسته كشكل من العنف وان لم فصرحوا بذلك²³.

فالأستاذ فنبغف أن فكون قذوة؁ متمكن وخلق ومنظم وعادل ففصرف بحكمة مع الطلبة؁ فف فجمع بفن الصرامة والفهم؁ ذلك ما فففح له اكتساب احترام وهفة لدف طلبته.؁ فالطالب مهما بلغت جرأته لا ففعدف على الأستاذ الكفف. ففنا ضعف شخصية الأستاذ قد تغرف الطالب لتجاوز حدود الأدب والاحترام؁ وقد فؤدف فبادل ردود الفعل هذه إلى العنف بدرجات متتالفة.

ثم إن ظهور مصادر غير تقليدية للمعرفة العلمية؁ قد أدى إلى تقلص الهوة المعرففة بفن الأستاذ والطالب؁ فالأستاذ لم فعد فحتكر المعلومة؁ الفف صارت متاحة؁ وهذا ففسر نسبفا تراجع القفمة الرمزية للأستاذ؁ بالإضافة إلى نقص الخبرة الففداغوجفة لدف عدفد الأستاذة؁ ما ففطلب توسفب التكوين للجمع؁ الذفن لم فشملمهم برنامج التكوين الذى لم فبدأ العمل به إلا مؤخراف. غير أن العجز عن فغطفة حاجة الطالب من المعرفة تنشأ عند الأخير عدم الثقة ومن ثم عدم الاحترام عند أول سوء تفاهم؁ والمسألة ففعدف الأستاذ الضعفب لتفعدف إلى الكفف وكنففة للنظر السلبفة الفف ففم فداولها وتعمفمها.

لقد انحصر نموذج الأستاذ الكفف والناضح الذى كان لعهد قرفب ففرض الاحترام على الجمع؁ فالجفل الجدفد من الأستاذة أقل نضجا وفحفزا وصرامة فف أداء مهام التدرفس والإشراف والحراسة خلال الامتحانات؁ كثر منهم لا فدفعون الطلبة إلى احترامهم؁ بل فجعلوهم فحتقروهم ثم فعممون ذلك على الجمف. والسؤال الذى فطرح هنا هو: كفف فصبح الأستاذ أستاذاف؟ كفف وبأف معاففر ففم الانتقاء؟ كفف ففم الحصول على الشهادات العلفا الفف فؤهل إلى الحصول على منصب أستاذاف؟ أف فكون ففلقاه الأستاذ الجدفد قبل أن ففسلم مهامه؟ هل هؤلاء فعلا فحترمون أخلاقيات المهنة؟.

صفح أن "الأستاذ الجامعف فمارس مهنة لم فؤهل لها ولا فحاول أن فسمو إلى نبلها وإذا حاول ففنه ففعل ذلك بتوففق ضعفب"²⁴؁ لكن فنبغف أن ندرک أيضا أن الأغلبفة الساحقة من الطلبة الذفن فلتحقون لأول مرة بالجامعة؁ فف السنة الأولى؁ ففطلقون بشكل خاطئ؁ إذ لا فعرفون إلا أساتذة الأعمال الموجهة؁ وهؤلاء غالبفهم من الأستاذة الجدد والمؤقتفن؁ الذفن هم أقل خبرة من الدائمن والقدماء؁ فف فلاحظ فف كل الجامعات اكتفاء

الطلبة بخصص الأعمال الموجهة، لأنها إجبارية، مع العلم أن السنة الأولى هي فترة حاسمة يتحدد من خلالها الانطباع الأول لدى الطالب حول التعليم العالي.

فالمشكلة، بما اتضح من مجمل هذا العرض، لا ينبغي حصرها في الأساتذة، كما يحلو للبعض. وإذا لم يتمكنوا من التعامل مع هذا الصنف العدواني والمتمرد والمشاغب من الطلبة فذلك لأنهم معلمون وليسوا مختصين نفسانيين، خاصة وأنهم لا يملكون أي إجراء فعال حيال هؤلاء الذين لا يعترفون بسلطة ولا مكانة الأستاذ. فعمليا المعلم ليس من مهمته ولا من صلاحيته وضع حد أو معالجة حالة هؤلاء الخارجين عن قواعد الانضباط، وحينما يضطر المعلم للقيام بدور الشرطي حيال شغب أقلية في القسم فإنه يهمل عمليا واجبه حيال أغلبية التلاميذ الآخرين. ثم إنه لا يملك بالضرورة عضلات مفتولة قد تتيح له كسب هيبة لدى الطلبة، كما أن المسؤول فوqe قد لا يسانده في مثل هذه المواقف، إن الأساتذة اليوم يعيشون إحساس بانعدام الاحترام والأمن، وهو ليس مجرد إحساس بل هو واقع. ولا شك في أن تدهور ظروف العمل والاحتفاظ وتضخيم عدد الطلبة في الأفواج وما ينجم عنها من صعوبة فرض الانضباط، هي بيئة خصبة لتوتر العلاقة البيداغوجية لأنها تجعل الأستاذ يعمل تحت الضغط.

إن التمرد ورفض الرضوخ للسلطة الجامعية لدى الطلبة، وما ينجم عنه من عنف، ما هو إلا امتداد لتلاشي السلطة العائلية على الطفل والمراهق، ونعني تحديدا السلطة الوالدية، فالجيل الجديد من الطلبة الجامعيين يفتقد، نسبيا ومقارنة بالأجيال السابقة، إلى قيمة الطاعة والرضوخ واحترام مختلف أنماط السلطة، بينما ما يزال الأستاذ يعيد إنتاج أنماط التعامل التقليدية ويتوقع وهما التعامل مع طالب لم يتغير عبر الزمن، وهنا تكون الصدمة متبادلة، صدمة الطالب إزاء سلطة شبه مطلقة في مؤسسة يتمثلها مجالا للتححرر، وصدمة الأستاذ بسلوك صيبياني لدى الطلبة الذين ما يزال يتمثلهم شبابا واعيا وناضحا ومسؤولا. فلا الطلبة قد تهيؤوا عبر التنشئة الأسرية والتكوين في الأطوار ما قبل الجامعية ليكونوا طلبة كما ينبغي، ولا الأساتذة قد تهيؤوا عبر التكوين المتواصل للتعامل مع نموذج طلابي جديد ومختلف عن المعهود والمتوقع.

5- الخلاصة:

أن يبلغ الأمر بالطالب لاستهزاء أو الاعتداء بالشتيم أو الضرب على أستاذه، مهما كانت المبررات ومهما كان حجم انتشار هذا السلوك، فإن ذلك لوحده كاف ليلخص مأساة مؤسسة معنية بصناعة العلماء وتكوين النخب وإنتاج المعرفة وإشاعة القيم الإنسانية. لكن هل قد ر علينا أن في الجزائر أن نرافق الأزمة بدل أن نمسك لجامها؟ هل هو محكوم علينا أن نعاني التخلف ثم نعائشه ثم نتكيف معه ثم نتقبله ثم نبره، ثم نعيد إنتاجه باستمرار؟ فلا ينبغي أبدا أن تمر علينا الاعتداءات على الأساتذة كأية أحداث معزولة وفق عقلنا الذري، وبعد أن تسيل الحبر وتدغدغ المشاعر المؤقتة فإنها ستلحق بما سبقها من وقائع وتطوى صفحتها كأن شيئا لم

يحدث، ثم تعود المياه العفنة إلى مجراها النتن مرة أخرى مؤذنة بفصل جديد قاتم من وقائع أخرى قد تكون، بل أكيد، أكثر بشاعة.

وإلا فكيف يمكن أن نفسر المنحى السلبي المطرد لمؤشرات المتغيرات والأبعاد الأساسية لوضعية التعليم العالي في الجزائر، فإذا أخذنا على سبيل المثال لا الحصر، الانضباط والاحترام والهندام ونوعية الإنتاج العلمي والمطالعة والحضور والمشاركة والتطوع والتمكن اللغوي والأمانة العلمية والوعي السياسي والهيبية والاعتزاز بالانتماء والأداء البيداغوجي وغيرها، فإننا نجد أنها في تراجع وتدهور مستمر، سواء تعلق الأمر بالأساتذة أو الطلبة أو المسيرين. وصدق الراحل (محمود بنون) حينما كتب يلخص أزمة الجامعة الجزائرية منذ قرابة عشرين سنة قائلا: الطلبة يتظاهرون بأنهم يدرسون، الأساتذة يتظاهرون بأنهم يدرسون ولإليون يتظاهرون بأنهم يسيرون" ف الجزائر بتاريخها المجيد وثرواتها الهائلة وشبابها الفتي وطموحاتها السامية والتحديات الخطيرة المحدقة بها.. لا تليق بها جامعة كالتي لها اليوم، الجامعة مصنع لموارد بشرية نوعية تملك رباعية القيم الأخلاقية والتحكم في التفكير والبحث والكتابة العلمية.

ينبغي أن نعيد تأسيس جامعة بالمعنى النبيل للكلمة فإن كل ما ترونه هو محض وهم وسراب أكثر منه حقيقة. فهي إن كانت تحوي هياكل وتجهيزات وطقوس ومراسيم وإجراءات وشهادات وإحصائيات وخطابات وتظاهرات، فإن الكل يساوي مجموع أجزاءه، والجبّة لا تصنع الراهب. ولا يتسنى ذلك إلا بإصلاح جذري لا وهمي وعميق لا سطحي للجامعة الجزائرية، حتى تتمكن من أداء رسالتها الحضارية اتجاه للمجتمع، فتكون له رائدة ومناورة وبوصلة وقاطرة. والوقت حاليا يستدعي التركيز على المنجزات والإجراءات العملية وليس على الخطاب، لأننا أمام حالة طلبة تعرضوا لإحباط متكرر ومتراكم، أدى إلى تجذّر التشاؤم حيال أي وعود أو مشاريع معلنة، فتأثير الرواسب النفسية للأوضاع السياسية والاقتصادية والتعليمية السابقة يحتاج إلى الشروع بمرحلة الهدم أي تصفية تلك الرواسب السلبية، كما تتطلب استرجاع الثقة المفقودة أو الضعيفة من خلال القرارات والأفعال والمواقف والمشاريع الحقيقية الفعلية المقنعة، ينبغي أن يشعر الشباب ككل بأن مرحلة تاريخية جديدة قد بدأت فعلا، على الأقل بالنسبة للعلاقة بين الخطاب والممارسة. فلا ينبغي أن يشعر الطالب بأنه موضوع استغلال، وقد صار من الصعب إقناعه بعكس ذلك، فالمهمة ليست بالسهلة بعد أن ضاع من بين أيدينا وقت طويل تشكلت وترسبت وتجدرت لديه خلاله تمثّلات جد سلبية. ويكون من المفيد جدا نقل منهج (باستور) إلى الحرم الجامعي، لأن الأفكار السلبية والقيم المنحطّة والأنماط السلوكية المنحرفة هي التي تشكل التهديد العميق لأي مشروع إصلاح حقيقي. فتغيير الذهنيات رغم صعوبته يشكل الأساس الأول لبناء جامعة جديدة، لكن هذا التغيير ينبغي أن يبدأ من عقل وضمير المسؤول ثم الأستاذ قبل أن يشمل الطلبة. وينبغي في هذا الإطار أن نصحح جذريا نظرتنا إلى المؤسسة الجامعية، وأن لا ننظر إليها نظرة شيئية من زاوية التجهيز كما ينظر إليها عادة، فالجامعة ليست المكان المجهز بالأقسام والمدرجات والمخابر فحسب، بل هي قبل ذلك بمثابة (المعبد) الذي يستشعر فيه

الضمير بالقيم مثلما يستنشق فيه العقل العلم ، ويقدر ما تستعيد الجامعة هذا المعنى التربوي الأصيل، تستطيع القيام بدورها العلمي والثقافي والسياسي بالمعنى النبيل للكلمة²⁵.

هذا ما يقودنا على مستوى المقترحات الوقائية والعلاجية لواقع التمرد والعدوانية والعنف، إلى طرح مفهوم (الحمام الانضباطي)، قياسا على مفهوم الحمام اللساني. فمن أجل أن نغرس في الطالب قيمة الانضباط والاحترام لا بد أن نخلق جامعة جديدة تقوم على أساس مبدأ القانون فوق الجميع، وكما قال أحد الحكماء فإن القانون ينبغي أن يكون مثل الموت، لا يستثنى أحدا. وأن يضرب المسؤول والأستاذ المثل في الخضوع للقانون حتى يكون قدوة. هذا بالإضافة إلى تفعيل عمل ووظيفة مختلف المصالح المعنية بتوفير وحماية الأمن الداخلي وفرض الانضباط على الجميع وتطبيق الإجراءات القانونية بحكمة وصرامة في آن واحد، لكن لا بد في هذا الإطار من الحرص على تفادي تأجيج الصراع بين الطلبة والأساتذة في الجامعة، فالمسؤولية مشتركة بين الجميع كما تبين من خلال مجمل هذا العرض التحليلي.

ولا شك في ضرورة استصحاب الرؤية الكلية لظاهرة العنف في المجتمع الجزائري، ضمن الأسرة والحي والإعلام والمدرسة والجامعة، كظاهرة تهدد الجزائري كمواطن قبل كل شيء، وبغض النظر عن الجنس والسن والمهنة والمجال أو المؤسسة التي يتعرض ضمنها لأي شكل من أشكال العنف. ومن المهم أيضا التنبيه إلى أن الحلول التي تثبت فعاليتها في معالجة العنف الطلابي في جامعات مجتمعات أخرى قد لا تزيد هذه المشكلة عندنا إلا تعقيدا، فينبغي مراعاة الخصوصيات الاجتماعية والثقافية عند نقل تجارب وحلول الآخرين. إن آفة العنف الطلابي التي حاولنا الإمساك بعواملها الثقيلة في هذا المقال، لا تنطبق على كل الطلبة الجامعيين طبعاً، لكنها في انتشار مستمر، ومعلوم أن العملة المزيفة تقضي مع الوقت على العملة الصحيحة. وذلك ما دفعنا مرارا إلى التساؤل بحرق: إلى أين تتجه الجامعة الجزائرية؟ لكننا لا نقول كما قال الباحث (إلياس مايري): "ألم يحن الوقت بعد لخلق الجامعة الجزائرية؟"، وإنما نقول: "ألم يحن الوقت بعد لإنقاذ الجامعة الجزائرية؟".

6- الاحالات و المراجع :

il Fermer L'université?. Alger: ENAL, 1994.-¹ voir. Lies Mairi, **Faut**

². كان ذلك في معرض محاضرة له بعنوان: وجود وعدم وجود علم الاجتماع في العالم العربي. بجامعة الجزائر2، سنة 1997، حيث كنت أحد طلابه في السنة الأولى ماجستير.

³. الأنوميا أو اللامعيارية (anomie)، مفهوم كليل يعبر عن ظاهرة التفسخ الأخلاقي للمجتمع، من مظاهره وأبعاده ارتفاع نسبة الانتحار والانحراف والجريمة والعنف والسلوك اللامتحدّر. وهو يفسر ذلك بفقدان العلاقات الاجتماعية لثقافتها وتأثيرها على الفرد الفردي والمستقل أكثر فأكثر، وكذا تلاشي سلطة

الضمير الجمعي وما يتيح التغيير الاجتماعي و بروز الثقافات الفرعية للأفراد من اختيار مرجعيات ومعايير وضوابط سلوك جديدة، حيث السلوك المثالي لم يعد معطى بديهي من طرف المجتمع، أي لم يعد محدد وموحد.

⁴ . عبد السلام فيزاري "الجامعة ونبذ العنف: الجامعة المغربية نموذجا" <http://blogs.aljazeera.net>، نشر بتاريخ 16. 02. 2017.

⁵ voir: Mohamed Ghalamallah (sous la direction de), **L'université Algérienne et sa gouvernance**, Alger: CREAD, 2006.

⁶ . جلول شريط ، "إشكالية التنظير للفعل العنفي في الجزائر"، مجلة آفاق فكرية، العدد 2، مارس 2015، ص 100.

⁷ . عبد الواحد بن عبد العزيز الخريجي ، التحليل السوسيولوجي للعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المؤدية للعنف أطروحة دكتوراه في علم اجتماع الجريمة، إشراف عبد الله محمد حسني شلبي، قسم علم الاجتماع، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2016، ص 27.

⁸ . نفس المرجع السابق، ص 22.

⁹ . أنظر. ابن نبي مالك: **القضايا الكبرى**، الجزائر، دار الفكر، 1991، ص 81.

¹⁰ . قادري حليلة، "اتجاهات طلبة الجامعة نحو العنف في الحي الجامعي دراسة ميدانية بجامعة وهران"، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، العدد 11، 2015، ص 136.

¹¹ voir: François Dubet: " Le déclin de l'école et le conflit des principe", <https://www.youtube.com/watch?v=eSmD2kVR3IY&t=612s>

¹² . أنظر، مايكل شاتوك: "المهديات الداخلية والخارجية لجامعة القرن الحادي والعشرين"، ترجمة هند مصطفى، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد الأول، المجلد 24، سبتمبر 1995، ص 10. وكذا دراستنا: أيت عيسى حسين، انعكاسات تدهور الظروف المعيشية في الإقامات الجامعية على التحصيل العلمي للطلبة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التربية، إشراف أ. د عبد الغني مغربي، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2002 - 2003.

¹³ . أبو بكر خالد سعد الله، "المنظمات الطلابية - ما دورها في الجامعات"، موقع الشروق أون لاين،

اطلعت عليه يوم: 01. 06. 2018. <https://www.echoroukonline.com/ara/articles/524940.html>.

¹⁴ . في الجزائر - وعلى غرار ما هو عليه الحال في غيرها من البلدان - الأغلبية الساحقة من التنظيمات الطلابية لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالأحزاب السياسية ، بعضها تابع للحزب الحاكم وبعضها الآخر تابع للأحزاب المعارضة، وقد صارت هذه المسألة شبه مسلمة لدى الباحثين في شؤون الحركات الاجتماعية ككل، لمزيد من التفاصيل بالنسبة لهذه الفكرة أنظر: ريتشارد داوسن و آخرون،

- التنشئة السياسية - دراسة تحليلية، ترجمة مصطفى خشيم ومحمد زاهي المغربي، ليبيا: منشورات جامعة قاريونس، 1990، ص 110، 111.
- ¹⁵ . توفيق برغوثي، "مستوى ممارسة العنف لدى الطلبة الجامعيين"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 11، جوان 2013، ص 154.
- Op. Cit. ¹⁶ . voir. François Dubet, "Le déclin de l'école et le conflit des principe",
- ¹⁷ . أنظر بشأن العلاقة بين العدالة والعنف في المؤسسات التعليمية:
- Duru-Bellat et Van Zanten Agnès: **Sociologie de l'école**, Paris, Armand Colin, deuxième édition, 2002, p204.
- ¹⁸ . جون سكوت، وجوردون مارشال: **موسوعة علم الاجتماع**، ترجمة أحمد زايد وآخرون، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ، الطبعة الثانية، 2011، ج 2، ص 182.
- ¹⁹ . Rault Françoise, **L'identité masculine (permanences et mutations)**, paris: la documentation française, 2003, p 11.
- ²⁰ . Ibid, p 21.
- ²¹ . أيت عيسي حسين: نثامي العنف الزوجي وإرهاصات أزمة الرجولة"، مجلة **الأسرة والمجتمع**، دورية دولية محكمة عن مخبر الأسرة، التنمية، الوقاية من الانحراف والإجرام، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر2، العدد 10، جانفي 2017، ص 152.
- ²² . سعيد الصافي، **عودة الزمن الامبراطوري ونهاية الاوطان**، تونس: شركة عرابيا للإعلام المتعدد، ط 3 ، 2012، ص 298، 299.
- ²³ . عبد الرزاق أمقران: **في سوسيولوجيا المجتمع**، مصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2009.
- ²⁴ . نفس المرجع السابق.
- ²⁵ . تلك هي رؤية مالك بن نبي للإصلاح التربوي، أنظر مثلا: مالك بن نبي : **بين الرشاد والتهيه**، الجزائر: دار الفكر، ص 77، 78
1. ابن نبي مالك، **بين الرشاد والتهيه** ، دار الفكر، الجزائر، 1986 .
2. ابن نبي مالك، **القضايا الكبرى**، دار الفكر، الجزائر، 1991.
3. أمقران عبد الرزاق، **في سوسيولوجيا المجتمع**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009.
4. أيت عيسي حسين، **الفكر التربوي عند مالك بن نبي**، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
5. حجازي مصطفى، **التخلف الاجتماعي - مدخل إلى سيكولوجية الانسان المقهور**، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط9، 2005.

6. ريتشارد داوسن وآخرون، التنشئة السياسية - دراسة تحليلية، ترجمة مصطفى خشيم ومحمد زاهي المغربي، ليبيا: منشورات جامعة قاريونس، 1990.
7. الصافي سعيد، عودة الزمن الإمبراطوري ونهاية الأوطان، تونس: شركة عرابيا للإعلام المتعدد، ط3، 2012.
- ولد خليفة محمد العربي ، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1989.
8. أيت عيسي حسين، انعكاسات تدهور الظروف المعيشية في الإقامات الجامعية على التحصيل العلمي للطلبة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التربية، إشراف أ. د عبد الغني مغربي، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2002- 2003.
9. الخريجي عبد الواحد بن عبد العزيز، التحليل السوسولوجي للعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المؤدية للعنف أطروحة دكتوراه في علم اجتماع الجريمة، إشراف عبد الله محمد حسني شلبي، قسم علم الاجتماع، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2016.
10. جون سكوت، وجوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون، القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الثانية، 2011.
11. أيت عيسي حسين، التحصيل العلمي في الجامعة الجزائرية ومعادلة الإرادة والامكان، مجلة دراسات اجتماعية، فصلية علمية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث، الجزائر، العدد 02، أكتوبر 2009.
12. أيت عيسي حسين، تطلي العنف الزوجي وارهافات أزمة الرجولة، مجلة الأسرة والمجتمع، دورية دولية محكمة عن مخبر الأسرة، التنمية، الوقاية من الانحراف والإجرام، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، العدد 10، جانفي 2017.
13. برغوتي توفيق، مستوى ممارسة العنف لدى الطلبة الجامعيين، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 11، جوان 2013، ص 154.
14. مايكل شاتوك، " المهددات الداخلية و الخارجية لجامعة القرن الحادي والعشرين "، ترجمة هند مصطفى، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد الأول، المجلد 24، سبتمبر 1995.
15. قادري حليلة، "اتجاهات طلبة الجامعة نحو العنف في الحي الجامعي -دراسة ميدانية بجامعة وهران"، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، العدد 11، 2015.

16. شريط جلول، "إشكالية التنظير للفعل العنفي في الجزائر"، مجلة آفاق فكرية، العدد 2، مارس 2015.

17. Dubet François et Martuccelli Danilo, **A l'école – sociologie de l'expérience scolaire**, Paris: Seuil, 1996.
18. Duru-Bellat et Van Zanten Agnès, **Sociologie de l'école**, Paris, Armand Colin, deuxième édition, 2002.
19. Ghalamallah Mohamed, **L'université Algérienne et sa gouvernance**, Alger, CREAD; 2006.
20. Mairi Lies, **Faut il fermer l'université?**. Alger: ENAL, 1994.
21. Girod Roger, **Problème de sociologie de l'éducation** , France: Delachaux et Niestle ,1992.
22. Pourtois JP. Et Lhermitte J, **Entrer a l'université**, Paris: Labor , 1986
23. Moraz Laurent, **Comprendre la violence en psychiatrie**, Paris: Dunod , 2002.
24. Rault Françoise, **L'identité masculine (permanences et mutations)**, paris: la documentation française, 2003
25. Bennoune Mahfoud, « Pour une école et une université modernes » , **el Watan**, quotidien algérien, 24.05.1999.
26. سعد الله أبو بكر خالد، "المنظمات الطلابية - ما دورها في الجامعات"، موقع الشروق أون لاين، اطلعت عليه يوم: 01.06.2018.
- <https://www.echoroukonline.com/ara/articles/524940.html>
27. الرفاتي زياد: "العنف الجامعي: الأسباب الحقيقية وحلول مقترحة"، <http://alghad.com/articles>، نشر في 4 يناير 2017. و اطلعت عليه يوم 02.12.2017
28. فيزاري عبد السلام "الجامعة ونبت العنف: الجامعة المغربية نموذجاً" <http://blogs.aljazeera.net>، نشر بتاريخ 16.02.2017.
28. Samir Azzoug La violence s'empare des campus : Où va l'université algérienne ? <http://www.elwatan.com> le 28.06.17
29. K. B, "La Violence Banalisée a L'université- Témoignage d'ahmed Rouadjia" 23 MAI 2017 le www.letempsdz.com
30. François Dubet, "Le déclin de l'école et le conflit des principe", vidéo conférence, <https://www.youtube.com/watch?v=eSmD2kVR31Y&t=612s>